متن طوالع الانوار

فى علم المنطق والحكمة والتوحيد

لامام المحققين القاضى عبد الله بن عمر البيضاوى

المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة

ملتزم طبعه الشيخ محمد الشرقاوى الجزيرى

والشيخ عبد الرحمن الاخميمى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن وجب وجوده وبقاءوه وامتنع عدمه وفنـاءوه ودل على وجوده أرضـه وسماؤه وشهد بوحدانيته رصف العالم وبناءوه العليم الذى يحيط علمه بمالا يتناهى عده واحصاؤه القدير الذي لاينتهى قدرته عند المراد له اعادته وابداؤه يدبر الامر من السماء الى الارض بتالي قدره سنن السابق قضاءوه جلت قدرته وتباركت أسماؤه وعظمت نعمته وعمت الاءوه تاهت فى بيداء الوهيته انظار العقل وآراءوه وارتجت دون ادراكه طرق الفكر وانحاؤه احمـده ولا يحصى ثناؤه وأشكره والشكر أيضاً عطاؤه وأصلى على رسوله الذي رفع الهدى جده وعناؤه وقمع الضلالة بأسه وغناؤه صلى الله عليه وعلى آله ما أضاء البدر المنير ضياؤه . وبعد فان أعظم العلوم موضوعاً وأقومها أصولا وفروعاً وأقواها حجة ودليلا وأجلاها محجة وسبيلا هو العـلم الكافل بابراز أسرار اللاهوت عن أسـتار الجبروت المطلع على مشاهدات الملك ومغيبات الملكوت الفاروق بين المنتخبين للرسالة والهدي والمنطبعين على الضلالة والردي الـكاشف عن أحوال السـعداء والاشقياء فى دار البقاء يوم العدل والقضاء مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها هـذا وان كتابنا مشـتمل على عقـائل المعقول ونخب المنقول في

تنقيح أصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه وحل مشكلاته وابانة معضلاته وهو مع وجازة لفظه وسهولة حفظه يحتوى على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب مسومة المبادى والمطالع مقومة العوالى والمقاطع وسميته طوالع الانوار من مطالع الانظار والله سبحانه أسأله ان يعصمنى عن الاباطيل ويهدينى سواء السبيل ويغفر لى خطيئتى يوم الدين ويبؤنى على أعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وبعد فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة كتب . اما المقدمة فنى مباحث تتعلق بالنظر وفيها فصول . ﴿ الفصل الاول ﴾ فى المبادئ اعلم أن تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفى أو اثبات يسمى تصورا ومع الحكم بأحدهما يسمى تصديقا وكلاهما ينقسمان الى بديهى لايتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم والحكم بأن النفى والاثبات لايجتمعان ولا يرتفعان وكسبى يحتاج اليه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع اذ لو كانت التصورات والتصديقات باسرها ضرورية أو مكتسبة لما فقدنا شيأ أو لما تحصلنا على شيء لان النظرى انما يكتسب من معارف أخرى سابقة فلو كانت بأسرها مكتسبة لزم استناد كل منها الى غيره اما فى موضوعات متناهية أو غير متناهية فيلزم الدور أو التسلسل المحالان والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدى الى استعلام ماليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى تصور مجهول تسمى

معرفاً وقولا شارحا وان كانت موصلة الى تصديق تسمى حجة ودليلا
(الفصل الثـانى) فى الاقوال الشارحة وفيه مباحث الاول في شرائط
المعرف معرف الشيء مايستلزم معرفته معرفة ذلك الشيء فيكون العلم
به سابقاً على العلم بالمعرّف فلا يعرف الشيء بالمساوى له في الجـلاء
والخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد وبنفسه مثل الحركة نقلة والانسان
حيوان بشر وبالاخفى منـه سواء توقف عليه معرفته بمرتبة واحدة
كتعريف الشمس بأنه كوكب نهارى والنهار بأنه زمان طلوعها أو
بمراتب كتعريف الاثنين بأنه زوج اول ثم تعريف الزوج بانه المنقسم
بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين اللذين لايفضل احدهما على
الآخر ثم تعريفهما بالاثنين أولم يتوقف مثل النار ركن شبيه بالنفس
وينبغى ان يقدم الاعم لشهرته وظهوره ويجتنب عن الالفاظ الغريبة
والمجازية والتكرار مثل ان يقال العدد كثرة مجتمعة من الواحدات والانسان
حيوان جسمانى ناطق الاهم الا اذا دعت اليه ضرورة وذلك فى تعريف
المتضايفين مثل الاب حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من
حيث هو كذلك أوحاجة كما فى قولهم الانف الافطس أنف ذو تقعير
لا يكون ذلك التقعير الا في الانف . الثـانى فى أقسام المعرف معرف
الشيء لابد وان يساويه في العموم والخصوص ليشـمل جميع أفراده
ويميزها عن غيرها فلا يخلو من ان يكون داخـلا فيه أوخارجاً عنه
أو مركباً منهما والاول اما ان يكون جميع أجزائه وهو الحد التام أولم

يكن وهو الحد الناقص والثانى هو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز
داخلا يسمى حداً ناقصاً أيضاً وان كان بالعكس كما اذا تركب من الجنس
والخاصة يسمى رسما تاما واعترض عليه أولا بأن مجموع أجزاء الشيء عينه
والجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيئاً من أجزائه وذلك الجزء اما ان يكون
هو فيلزم تعريف الشيء بنفسه أو ما هو خارج عنه والخارج انما يعرف اذا
عرف اختصاصه به وذلك يتوقف على معرفته ومعرفة مايغايره من الامور
الغير المتناهية وذلك محال وثانياً بان المطلوب ان كان مشعوراً به امتنع
تحصيله وان لم يكن مشعوراً به امتنع طلبه وأجيب عن الاول بان الجزء
متقدم على الكل بالطبع والاشياء التى كل واحد منها متقدم على
شيء يمتنع ان تكون نفسه ومعرفاً به ومعرف الشيء ليس بواجب ان
يعرف شيئاً من أجزائه أصلا لجواز استغنائها باسرها وتعريف الموصوف
متوقف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره
بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاصه وشموله في نفس الامر لا على العلم
بهما وهو ضعيف لان تقدم كل واحد لا يقتضى تقدم الكل من حيث
هو كل ومجموع ليدل على المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها حتى
الصوري معلومة كانت الماهية معلومة والا لم يفد التحديد ولو استلزم
الخارجي تصوره تصوره فان كان متصوراً كان الملزوم متصوراً فاستغنى
عن التعريف وان لم يكن متصوراً امتنع التعريف به بل الجواب
ان الاجزاء على انفرادها معلومة والتحديد استحضارها مجموعة بحيث

يحصل فى الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان مركباً
واما المفرد فلا يفيد وعن الثانى بان توجه الطلب نحو الشيء المشعور به
ببعض اعتباراته فلا استحالة (الثالث) فى بيان مايعرف ويعرف به الحقايق اما
ان تكون بسيطة أو مركبة وكل منهما اما ان يتركب عنه غيره أولا يتركب
فالبسيط الذى لايتركب عنه غيره لايحد ولا يحد به كالواجب والذى
يتركب عنه غيره لايحد ويحد به كالجوهر والمركب الذي لايتركب عنه غيره
يحد ولايحد به كالانسان والذى يتركب عنه غيره يحد ويحد به
كالحيوان فالحد للمركب وكذا الرسم التام اما الرسم الناقص فيشملهما
(الفصل الثالث) فى الحجج وفيه مباحث الاول في أنواع الحجج الدليل
مايلزم من العلم به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل بالكلى على
الجزئى او باحد المتساويين على الآخر ويسمى قياساً أو بعكسه ويسمى
استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته وناقصاً ان لم يكن أو بجزئى على
جزئى آخر ويسمى تمثيلا وقياساً فى عرف الفقهاء والجزئى الاول أصلا
والثانى فرعاً والمشترك جامعاً وتأثيره يعرف تارة بالدوران وأخرى
بالسبر والتقسيم أو بغيرهما وقد استقصينا الكلام فى منهاج الوصول
الى علم الاصول الثانى في القياس وأصنافه القياس قول مؤلف من أقوال
متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وهو اما ان يشمل النتيجة أو نقيضها
بالفعل ويسمى استثنائياً أولا ويسمى اقترانياً والاول هو ان يستدل
بوجود الملزوم على وجود اللازم أو بعدمه على عدم الملزوم أو بوجود

أحد المتعاندين على عدم الآخر أو بعدمه على وجوده فيكون مشتملا على مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما وتسمى شرطيــة متصلة أو بالمعاندة وتسمى شرطية منفصلة حقيقيــة ان تعاندا مطلقاً ومانعــة الجمع ان تعاندا صدقا فقط ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا فقط وأخرى تدل على وضع الملزوم أو المعاند مطلقاً أو صدقا أو رفع اللازم أو المعاند مطلقا أو كذبا تسمى استثنائية • والثانى على أربعة أوجه لانه لابد له من أمر يناسب طرفى المطلوب ويسمى اوسط والمحكوم عليه فى المطــلوب أصغر والمحكوم به اكبر والمقدمة التى فيها الاكبر بالــكبرى والتى فيها الاصــغر بالصغرى فالاوســط اما ان يكون محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الــكبرى أو محمولا فيهما أو موضوعاً فيهما أو موضوعاً فى الصغري محمولا في الــكبري .فالاول ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر أو بعضه وصدق الاكبر على كل ماصدق عليه الاوسط او سلبه عنه على صدق الاكبر على كل الاصغر أو بعضه أو سلبه عن كله أو بعضه. الثانى ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر أو بعكسه على سلب الاكبر عن كل الاصغر أو بصدق الاوسط على بعضه وسلبه عن كل الاكبر أو بسلبه عن بعض الاصغر وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعــض الاصغر وذلك بشرط ان يتحد زمان السلب والايجاب أو يكون احدهما دائما . الثالث ان يستدل بصدق الطرفين على كل الاوسط أو احدهما عليه والآخر على بعضه

على صدق الاكبر على بعض الاصغر أو بصدق الاصغر على كله وسلب الاكبر عن كله أو بعضه أو بصدقه على بعضه وسلب الاكبر عن كله على سلب الاكبر عن بعض الاصغر . الرابع ان يستدل بصدق الاصغر على كل الاوسط وصدقه على كل الاكبر أو بعضه على صدق الاكبر على بعض الاصغر أو بصدقه على كله أو على بعضه وسلب الاوسط عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر أو بسلب الاصغر عن كل الاوسط وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن كل الاصغر . فالقرائن القياسية المنتجة ثلاث وعشرون أربع استثنائية وتسعة عشر اقترانيــة والكلام المستقصى فيها فى الكتب المنطقية .

الثالث في مواد الحجج الحجة اما ان تكون عقلية أو نقلية والاولى اما ان تكون مقدماتها قطعية وتسمى برهانا ودليلا أو ظنية أو مشهورة وتسمى خطابة وامارة أو مشبهة باحدها وتسمى مغالطة . والمبادى اليقينية مايجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه وتسمى أوليات وبديهيات أو بواسطة يتصورها الذهن عند تصورهما مثل الاربعة زوج وتسمى قضايا قياساتها معها أو الحس وتسمى مشاهدات وحسيات أو كلاهما معاً والحس هو حس السمع مثل ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات أو غيره مثل ان يشاهد ترتب شيء على غيره مرارا كثيرة بحيث يحكم العقل بانه ليس على سبيل الاتفاق والالما كان دائما ولا اكثريا كترتب

الاسهال على شرب السقمونيا وتسمى تجربيات وقد تكفى المشاهدة مرة أو مرتين لانضمام القرائن اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس وتسمى حدسيات . واما الظنيات فمقدمات يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزاً مرجوحاً واما المشهورات فما اعترف به الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب دقة أو حمية مثل العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومواساة الفقراء محمودة . واما مقدمات المغالطة فقضايا الوهم فى أمر غير محسوس قياساً على المحسوس كما قيل كل موجود فانه جسم أوحال فى جسم وقد يستعمل فيها المخيلات وهى قضايا تذكر لترغيب النفس فى شئ أو تنفيرها عنه وقد تكون صادقة وأكثر ما تستعمل فانما تستعمل فى القياسات الشعرية . والثانية ماصح نقله ممن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم السلام وهو انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر عندنا وعلمنا عصمة رواة العربية وعدم الاشتراك والمجاز والاضمار والتخصيص والنقل والنسخ والمعارض العقلى الذى لو كان لترجح اذ العقل أصل النقل وتكذيب الاصل لتصديق الفرع محال لاستلزامه تكذيبه . (الفصل الرابع) فى أحكام النظر وفيه مباحث الاول ان النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية أنكروه مطلقاً والمهندسون فى الالهيات لنا انا نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شئ لشئ وعلم معه وجود الملزوم أو عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن الثانى عدم الملزوم وأيضاً من علم بان العالم ممكن وان كل ممكن فله سبب علم قطعاً ان

له سبباً. احتجت السمنية بوجوه (الاول) ان العلم الحاصل عقيب النظر ان كان ضروريا لما بان خلافه وان كان نظريا عاد الكلام فى لازم النظر الثانى ولزم التسلسل (الثانى) المطلوب ان كان معلوما فلا طلب فان لم يكن معلوما فاذا حصل فكيف نعرفه الثالث ان الذهن لا يقوي على استحضار مقدمتين معا لانا نجد من أنفسنا اذا توجهنا الى مقدمة تعذر علينا فى تلك الحالة التوجه الى أخرى والمقدمة الواحدة لا تنتج وأجيب عن الاول بان العلم به وباستلزام المقدمتين معاً على الترتيب الخاص له ضرورى وظهور الخطأ بعد النظر الصحيح ممنوع وعن الثانى ان طرفيه معلومان والنسبة مبهمة والمطلوب تعينها فاذا حصل تميز عن غيره بطرفيه . وعن الثالث بأن الذهن يستحضرهما كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة أو بالمعاندة بينهما واحتج المهندسون بوجهين الاول ان التصديق موقوف على التصور وذات الله غير معقولة ولا جائزة التعقل كما سنذكره فى الكتاب الثانى فلا يكون محكوما عليه الثانى ان أقرب الامور الى الانسان هويته التي يشير اليها بقوله أنا وأنت تري في مباحث النفس اختلافات كثيرة في انها ما هى وكيف هى فما ظنك بأبعدها عن الاوهام والعقول واجيب عن الاول بأن التصديق متوقف على تصور الطرفين باعتبارما وذات الله تعالى كذلك وعن الثانى انه دليل على عسره ولا شك فيه اذ الوهم يلابس العقل فى مأخذه والباطل يشاكل الحق في مباحثه ولذلك تخالفت فيه الآرا وتصادمت فيه الاهواء والسلف

منعوا منه الا الافراد من الاذكياء بل الكلام فى الامتناع (فروع) النظر الصحيح يعد الذهن والنتيجة تفيض عليه عقيبه عادة عند الشيخ أبى الحسن الاشعري ووجوبا عند الحكماء وقالت المعتزلة النظر يولدها في الذهن ومعنى التوليد أن يوجب وجود شيء وجود شيء آخر كحركة اليد والمفتاح وتبين فساده ببيان استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء الثانى الاشبه بالحق انه لابد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضتين لهما والا لما تفاوتت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه • الثالث المشهور ان النظر الفاسد لايستلزم الجهل وقيل بخلافه والحق ان الفساد ان كان مقصوراً على المادة استلزم والا فلا (الثانى) في انه كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم ويدل عليه ماذكرناه احتجت الاسماعيلية بأن الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء فى ذلك ولو كفى العقل لما كان كذلك وأيضاً الانسان لايستقل بتحصيل أضعف العلوم فكيف بأصعبها • وأجيب عن الاول بأنهم لو أتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك وعن الثانى بأن العسر مسلم ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادى والحجج ويزيح الشكوك والشبه كان أوفق وانما النزاع في الامتناع (الثالث فى وجوبه) النظر فى معرفة الله تعالى واجب أما عندنا فلقوله تعالى قل انظروا ماذا فى السموات والارض ونحوه وأما عند المعتزلة فلان المعرفة واجبة عقلا وهى لاتحصل الا بالنظر ومالايتم الواجب

المطلق الا به فهو واجب واعترض عليه بأن مبناه على حكم العقل وسيأتى الكلام فيه وامتناع العرفان بغيره واستحالة التكليف بالمحال وكلاهما ممنوع وبأن قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً نفى الوجوب قبل البعثة لنفى لازمه ودل على ان الوجوب ليس الا من الشرع قيل لو وجب من الشرع لزم افحام الانبياء فان المكلف لاينظر مالم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه مالم ينظر قلنا لو وجب عقلا لافحم أيضاً لان وجوب النظر غير ضروري اذ هو غير متوقف على مقدمات تفتقر الى أنظار دقيقة (الكتاب الاول في الممكنات) وفيه ثلاثة أبواب الاول فى الامور الكلية وفيه فصول (الاول) في تقسيم المعلومات المعلوم اما أن يكون متحققاً في الخارج وهو الموجود أولا وهو المعدوم ومنا من ثلث القسمة وقال المتحقق ان تحقق باعتبار نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال كالاجناس والفصول وحدوا الحال بأنه صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود وقال أكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق فى نفسه فهو الشيء والثابت وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفى والثابت ان كان له كون فى الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفى أيضاً فالثابت عندهم أعم من الموجود لانقسامه الى الموجود والمعدوم والمعدوم أعم من المنفى لصدقه على افراد الثابت وعلى المنفى وزاد مثبت الحال منهم قسما آخر فقال الكائن ان استقل بالكائنية فهو الذات الموجودة وان لم يستقل فهو الحال

وقال الحكماء كل مايصح أن يعلم ان كان له تحقق ّما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهنى وخارجى والخارجى الى مالا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى مالا يقبله وهو الممكن والممكن الى مايكون في موضوع أى محل يقوم ماحل فيه وهو العرض والى مالا يكون كذلك وهو الجوهر والمتكلمون قسموه الى مالا أول لوجوده وهو القديم والى ماله أول وهو المحدث والمحدث الى متحيز وهو الجوهر أو حال فيه وهو العرض والى مايقابلهما ثم استحالوه لانه لو كان لشاركه البارى تعالى فيه وخالفه في غيره فيلزم التركيب ومنع بان الاشتراك فى العوارض لاسيما فى السلب لايستلزم التركيب ﴿ الفصل الثانى فى الوجود والعدم ﴾ وفيه مباحث (الاول في تصور الوجود) وهو بديهى لوجوه الاول انه جزء من وجودي المتصور بديهة (الثانى) ان التصديق البديهىّ بأن النفي والاثبات لايجتمعان ولا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود والعدم ومغايرتهما التى هى الاثنينية المتوقف تصورها على تصور الوحدة والسابق على البديهى أولى أن يكون بديهياً فتصورات هذه الامور بديهية • قيل هذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا لم يحتج الى دليل والا لم يفده • قلنا بداهة التصديق مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء لاعلى حصول العلم بداهته • ولقائل أن يقول التصديق يتوقف على تصور الجزء باعتبار ّما لاعلى تصور حقيقته فلا يلزم من تصوره بداهته • الثالث

الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به أو بنقيضه فلا يحد ولا ترسم اذ لاشيء أعرف منه وان كان فالرسم لايعرف كنه الحقيقة • (الثانى في كونه مشتركا) مفهوم الوجود وصف مشترك عند الجمهور • وخالفهم الشيخ لنا انا نجزم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجبا وجوهراً وعرضا وتقسم الموجود اليها ومورد القسمة مشترك • واستدل بأن مفهوم السلب واحد فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلى • ومنع بأن [illegible] له سلب يقابله (• الثالث) فى كونه زائداً خلافاً للشيخ مطلقا والحكماء في الواجب • امّا فى الممكنات فلانا نتصورها ونشك فى وجودها الخارجى والذهنى حتى يقوم عليهما البرهان ولان الحقائق الممكنة تقبل الوجود والعدم • ووجوداتها ليست كذلك وأيضاً فالماهيات متخالفة والوجود مشترك فلا يكون نفسها ولا جزأ منها والا لكانت لها فصول تشاركها فى مفهوم الوجود ويكون لها فصول أخر ويتسلسل • احتج الشيخ بأنه لو زاد لقام بالمعدوم قلنا بل بالماهية من حيث هى هى • وأما فى الواجب فلوجوه (فالاول) انه لو تجرد لتجرد لغيره والا لتنافت لوازمه فيكون ممكناً قيل تجرده لعدم الموجب لعروضه قلنا فيحتاج الى عدمه قيل الوجود مشكك • قلنا ان سلم فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة والا يلزم تركب الوجود أو المباينة الكلية بين الوجودين وقد بان فسادهما وأيضاً الواقع على اشياء بالتشكيك لا بد وأن يكون من عوارضها فالمعروضات ان تماثلت أو تجانست

باعتبار آخر لزم المحالان المذكوران وان تباينت كان كل واحد منهما مخالفاً بالذات للآخر ومشاركاً له فى مفهوم هذا العارض وهو عين المدعى (الثانى) مبدء الممكنات لو كان الوجود وحده لشاركه كل وجود والا لكان السلب جزءاً منه • قيل التجرد شرط تأثيره قلنا فيكون كل وجود سببا الا أن الاثر تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله •

الثالث) ان وجوده معلوم وذاته غير معلوم فوجوده غير ذاته • احتج الحكماء بأن وجوده لو زاد لاحتاج الى معروضه فاحتاج الى سبب مقارن فيتقدم ذاته بالوجود على وجوده ويلزم التسلسل أو مباين فيكون ممكناً • وأجيب بأن العلة المقارنة لايجب تقدمها بالوجود فان ماهية الممكنات علة قابلة لوجوداتها واجزاء الماهية علة لقوامها مع ان تقدمها ليس بالوجود (فرع) اتصاف الشيء بالوجود ليس لاجل صفة قائمة به فان قيام الصفة به فرع على كونه موجوداً فلو يعلل كونه موجوداً لزم الدور • الرابع في ان المعدوم ليس بثابت لان المعدوم ان كان مساويا للمنفى أو أخص منه صدق كل معدوم منفى وكل منفى ليس بثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان أعم منه لم يكن نفياً صرفاً والا لما بقى فرق بين العام والخاص فكان ثابتا وهو مقول على المنفى فالمنفى ثابت هذا خلف . احتجت المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدوراً ومرادا بعضه دون بعض وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت وبان الامتناع نفى لانه صفة الممتنع

المنفي فالامكان ثابت فالمعـدوم الموصوف به ثابت وأجيب بان الاول منقوض بالممتنعات والخياليات والمركبات ونفس الوجود . وعن الثاني بان الامكان والامتناع من الامور العقليـة على ماسنبينه (الخامس) في الحال اتفق الجمهور على نفيه وقال به القاضي ابو بكر منا وأبو هاشم من المعتزلة وامام الحرمين أولا . واحتجوا على ذلك بان الوجود وصف مشترك ليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود فيزيد وجوده ويلزم التسلسل ولا بمعدوم لانه لايتصف بمنافيه وبان السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السوادية فان وجدا كان احدهما قائما بالآخر والا لا استغنى كل منهما عن الآخر فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة واذا كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو محال لما سنذكره وان عدما أو احـدهما لزم تركب الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع . والجواب عن الوجه الاول ان الوجود موجود ووجوده ذاته وتميزه عن سائر الموجودات بقيد سلبي فلا يتسلسل . وعن الثاني بان اللونية والسوادية موجودتان قائمان بالجسم الا ان قيام احداهما موقوف على قيام الاخرى أو احداهما قائمة بالجسم والاخرى قائمة بها والامتناع ممنوع أو التركيب في العقل لافي الخارج . وفيه نظر

﴿الفصل الثالث في الماهية﴾

وفيه مباحث الاول ان لـكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لما عداها فالانسانية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وان لم تخل عن احداهما وتسمى المطلق والماهيـة بلا شرط شيء وان أخذت مع المشخصات

واللواحق تسمى مخلوطة والماهية بشرط شيء وهي موجودة في الخارج وكذا الاول لكونه جزأ منه وان أخذت بشرط العراء عنه تسمى مجرداً والماهية بشرط لاشيء وذلك انما يكون في العقل وان كان كونه فيه من اللواحق الا أن المراد تجريده عن اللواحق الخارجية فالمجرد والمخلوط يتباينان تباين اخصين تحت أعم وهو المطلق . وبه ظهر ضعف مازعم أفلاطون وهو ان لكل نوع شخصاً مجرداً خارجياً لانه الجزء المشترك بين المخلوطات الخارجية • (الثاني في أقسامها) الماهية اما أن تكون بسيطة أو مركبة خارجية أي ملتئمة من اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب عن البدن والروح والمثلث المركب عن الخطوط أو عقلية لايتميز اجزاؤها في الخارج كالمفارقات ان جعلنا الجوهر جنساً والسواد المركب من اللونية والسوادية • فالاجزاء اما ان تكون متداخلة كالاجناس والفصول أو متباينة متشابهة كوحدات العشرة أو متخالفة عقلية كالهيولى والصورة أو خارجية كأعضاء البدن • وأيضاً فاما أن تكون وجودية بأسرها حقيقية كما سبق أو اضافية كأجزاء الاقرب أو ممتزجة منهما كسرير الملك واما أن يكون بعضها وجوديا وبعضها عدمياً كاجزاء الاول (فرع) الاول • قيل البسائط غير مجعولة اذ المحوج الى السبب هو الامكان وهو اضافة فلا تعرض لها • قلنا اعتبار عقلي يعرض لها بالنسبة الى وجودها • الثاني المركب ان قام بنفسه استقل أحد أجزائه وقام الباقي به وان قام بغيره

قام به جميع أجزائه أو بعضه به والآخر بالقائم به • الثالث قيل يجب أن يكون الفصل علة لوجود الجنس والا فاما أن يكون الجنس علة له فيلزمه أو لايكون فيستغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب منهما • قلنا ان أردتم بالعلة مايتوقف الشيء عليه فى الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه للفصل وان أردتم به مايوجبه فلا يلزم من عدم علية أحدهما للآخر الاستغناء به مطلقا لجواز أن يكون الفصل أمرا حالا فى الجنس اثالث في التعيين • الماهية من حيث هى لاتأبى الشركة والشخص يأباها فاذن فيه زائد وهو التشخص ويدل على وجوده أمران • الاول انه جزء من التشخص الموجود فيكون موجودا • الثانى لو كان التعين عدمياً لكان عدما لتعين آخر فيكون أحدهما ثبوتياً وهو مماثل للآخر فيكونان ثبوتيين • ولقائل أن يمنع التماثل اذ لو تماثلت لم يتحصل الشخص من انضمامه الى الماهية لان ضم الكلى الى الكلى لايفيد الجزئية • وأنكره المتكلمون بوجوه • الاول انه لو زاد لتشاركت أفراده فيه وتمايزت بتعيين آخر ولزم التسلسل • وأجيب بأنه مقول على افراده قولا عرضياً كالماهية فانها مخالفة بالذات فلا حاجة لها الى تعينات اخر • الثانى اختصاص هذا التعين بهذه الحصة يستدعى تميزها فيلزم الدور • ونوقض باختصاص الفصول بحصص الاجناس • وأجيب بأنه يقتضى تميزها معه لاقبله • الثالث انضياف التشخص الى الماهية يستدعى وجودها لامتناع انضياف الموجود الى

المعدوم فوجودها اما أن يقتضي تعينا آخر ويلزم التسلسل أولا وهو المطلوب وأجيب بأن الوجود معه لاقبله ﴿فرع﴾ قال الحكماء الماهية ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر نوعها في شخصها لامتناع التخالف بين لوازم الطبيعة الواحدة والا فيعلل تشخصها بتشخص موادها واعراض تكتنف بها فتتعدد التشخصات بتعددها • قيل عليه تشخص المواد وعوارضها ان تعالى بحقائقها لم يتعدد والا لتسلسلت المواد • والحق احالة ذلك الى ارادة الفاعل المختار ﴿ الفصل الرابع ﴾ في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث • الاول في انها أمور عقلية لاوجود لها في الخارج اما الوجوب والامكان فلانهما لو وجدا لكانت نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب والامكان بالامكان والا لامكن الواجب ووجب الممكن وهو محال فيلزم التسلسل ولاز اقتضاء الوجود ولاقتضاءه المحوج الى الايجاد السابق على وجود الممكن متقدمان بالذات على وجود الواجب والممكن فلو وجدا لزم تقدم الصفة على الموصوف قيل • يناقضان الامتناع العدمي فيكونان وجوديين • قلنا نقيض مايكون عدما لموجود خارجي يكون موجوداً لا نقيض الاعتبارات العقلية • وأما القدم والحدوث فلانهما لو وجدا لقدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل • الثاني في أحكام الوجوب لذاته • الاول انه ينافي الوجوب لغيره والا لارتفع بارتفاعه فلا يكون واجباً لذاته • الثاني انه ينافي التركيب لاحتياجه الى الاجزاء المغايرة للمركب •

الثالث. انه لو قدر كونه ثبوتياً لما زاد على الذات والا لاحتاج اليه وأمكن • وما قيل انه نسبة بينه وبين الوجود فيتأخر فيزيد ينافي الغرض المذكور • الرابع انه لايكون مشتركا بين اثنين وسنذكره فالواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب الذاتي للذات وحده والصفات واجبة به

الثالث في احكام الامكان. الاول انه محوج الى السبب لان الممكن لما استوي اليه طرفاه امتنع وجوده الا لمرجح والعلم به بديهي والفرق بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه للالف • قيل الحاجة ليست بثبوتية والا لكانت ممكنة لانها صفة الممكن فتكون لها حاجة أخرى ويتسلسل ولكانت متقدمة على موصوفها المنسوبة هي اليه لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود الاثر وهو محال ولا المؤثرية لانها لو وجدت لامكنت لانها صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الاثر فيستدعي مؤثراً له مؤثرية أخري ويتسلسل • وأيضاً فالتأثير حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين • وأيضاً لو احتاج الوجود لامكانه الى مرجح لاحتاج العدم أيضاً لكنه نفي محض فلا يكون أثراً • وأجيب عن الثلاث الاول بأنه لايلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية أن لايكون الذات محتاجا ومؤثراً كما ان القول بأن العدم ليس أمراً ثبوتياً لا يستلزم أن لايكون معدوما والمراد من التأثير ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر • وأيضا العلم بأن شيأ ما يؤثر في شئ أو يحتاج الى شئ أمر بديهي لايقبل التشكيك • وعن الرابع بأن العدم ان لم يوصف بالامكان

فلا أشكال وان وصف به جاز كونه أثرا ويكون المؤثر فيه على ماسبق من التفسير عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال قيل علة الحاجة هو الحدوث أو الامكان معه وليس كذلك لأنه صفة الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الحاجة فلا يكون علة لها ولا جزء منها ولا شرطاً لتأثير علتها • الثانى لايكون أحد طرفيه أولى به لذاته لانه حينئذ إن أمكن طريان الطرف الآخر فاما أن يطرأ لسبب فتفتقر الاولوية الى عدمه أو لا لسبب فيلزم ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو محال وان لم يمكن كان الأولى واجبا • الثالث. الممكن مالم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد وذلك التعيين يسمى الوجوب السابق واذا وجد فحال وجوده لايقبل العدم وهو الوجوب اللاحق فالوجوبان عرضا للممكن لامن ذاته • الرابع • الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء لبقاء الامكان الموجب له فان الامكان للممكن ضرورى والا لجاز أن ينقلب الممكن واجبا أو ممتنعاً ولا حتاج في امكانه الى سبب • قيل تأثير المؤثر اما في حاصل وهو محال أو متجدد فالحاجة له دون الباقى • قلنا المعنى بالتأثير دوام الأثر بدوام مؤثره • الرابع فى القدم . وهو ينافى تأثير المختار لانه مسبوق بالقصد المقارن لعدم الأثر فان القصد الى ايجاد الموجود محال • والحكماء انما اسندوا العالم مع اعتقاد قدمه الى الصانع لاعتقادهم انه موجب بالذات ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله تعالى وصفاته • والمعتزلة وان أنكروا قدم الصفات لكنهم قالوا به فى المعنى

لأنهم أثبتوا أحوالا خمسة لاأول لها. وهى الموجودية. والحية. والعالمية والقادرية. والالوهية. وهى حالة خامسة أثبتها أبو هاشم علة للاربع مميزة للذات • الخامس في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم وقد يفسر بالحاجة ويسمى حدوثا ذاتياً • قال الحكماء. الحدوث بالمعنى الاول يستدعى تقدم مادة ومدة • أما الأول فلان امكان الحدوث موجود قبله فيكون له محل غير المحدث وهو المادة. واما الثانى فلان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست بالعلية والذات والشرف والمكان فهى بالزمان • وأجيب عن الاول بأن الامكان عدمى • وعن الثانى بأن القبلية قد تكون بغير ذلك كقبلية اليوم على الغد

(الفصل الخامس) في الوحدة والكثرة وفيه مباحث. الاول فى حقيقتهما • الوحدة كون الشيء بحيث لاينقسم الى أمور متشاركة في الماهية والكثرة ما يقابلها. ثم الوحدة مغايرة للوجود والماهية فان الكثير من حيث هو كثير موجود وانسان وليس بواحد وكذا الكثرة وثابتة فى الخارج لانها جزء من الواحد الموجود ولانها لو كانت عدما لكانت عدم الكثرة والكثرة مجموع الوحدات العدمية فيكون النقيضان عدميين وهو محال فالوحدة وجودية والكثرة مجموع الوحدات فتكون وجودية أيضا. وعورض بان الوحدات لو وجدت لكانت متشاركة فى كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون لها وحدات أخر ويلزم التسلسل. والحق ان الوحدة والكثرة من الاعتبارات

العقلية (فرع) الوحدة لاتقابل الكثرة لذاتها اذ ليست احداهما عدم الاخري ولا ضدا لها ولا مضايفة لها لتقوم الكثرة بها بل لكونها مكيال الكثرة وهو اضافة عرضت لها . (الثاني فى أقسام الوحدات) الواحد ان منع نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين فهو الواحد بالشخص وان لم يمنع فهو واحد من وجه وكثير من وجه فجهة الوحدة ان كانت نفس الماهية فهو الواحد بالنوع وان كانت جزأ منها فهو الواحد بالجنس أو بالفصل وان كانت خارجة عنها فهو الواحد بالعرض امابالمحمول كاتحاد القطن والثلج في البياض أوبالموضوع كاتحادالكاتب والضاحك بالانسان . والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة أصلا فان لم يكن له مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان فاما ان يكون ذات وضع وهوالنقطة أولا يكون وهو المفارق وان قبلها وتشابهت اجزاؤه فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان عند مشترك كضلعي الزاوية أو يتلازم طرفاها بحيث يلزم من حركة أحدهما حركة الآخر . وأيضا فالواحد ان حصل له جميع مايمكن له فهوالواحدالتام وان لم يحصل فهو الواحد الغير التام والتام اماطبيعي أو وضعي أوصناعي كزيد ودرهم وبيت ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة وبالجنس مجانسة وبالعرض ان كان في الكم مساواة وان كان فى الكيف يسمى مشابهة وان كان فى المضاف يسمى مناسبة وان كان في الشكل يسمى مشاكلة وان كان فى الوضع يسمى موازاة وان كان في الاطراف يسمى مطابقة .

.الثالث في أقسام الكثير. كل شيئين هما متغايران . وقال مشايخنا الشيئان ان استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر منهما غيران والا فصفة وموصوف أو كل وجزؤ ولهذا قالوا الصفة مع الذات لاهو ولا غيره وعلى الاصطلاح الأول فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والافمختلفان متلاقيان ان اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما يعرضان للجسم متساويان ان صدق كل واحد على كل ماصدق عليه الآخر ومتداخلان ان صدق احدهما على بعض ماصدق عليه الآخر فان صدق الآخر على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه ومتباينان ان لم يشتركا متقابلان ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فضدان كالسواد والبياض وان لم يمكن فمضافان كالابوة والبنوة وان كان أحدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالوجودى بحسب شخصه أو نوعه أو جنسه كالبصر والعمى فعدم وملكة حقيقيان وان اعتبر فيه وجود الموضوع في وقت يمكن اتصافه به فملكة وعدم مشهوران وان لم يعتبر فسلب وايجاب . قيل السواد من حيث انه ضد البياض مضاف . قلنا المضاف حيثية السواد لاهو . قيل المقابل تحت المضاف فلا يكون المضاف تحته. قلنا المضاف تحت ما صدق عليه المقابل وهو أعم لصدقه على الضدين

والايجاب والسلب وتحته المقابل أو كلاهما لا الذات وحده (فروع) الاول المثلان لايجتمعان والا لاتحدا بحسب العوارض أيضافيكونان هو هو لامثلين . الثانى.التقابل بالذات بين السلب والايجاب لان كل واحد من المضافين والضدين انما يقابل الآخر لاستلزامه عدمه والا فهما كسائر المتباينات • الثالث • السلب والايجاب لايصدقان ولا يكذبان واما المضافان فيكذبان بخلو المحل عنهما والضدان بعدم المحل واتصافه بالوسط كالفاتر واللاعادل واللاجائر وخلوه عن الجميع كالشفاف والعدم والملكة بعدم الموضوع وعدم استعداده لها .الرابع المضافان يتلازمان طردا وعكسا والضدان قد يلزمان المحل على البدل فيتعاقبان كالصحة والمرض أولا يتعاقبان كالحركة من الوسط واليه فانه لابد وان يتوسطهما سكون في المشهور وقد يلزم أحدهما كبياض الثلج. الخامس الاستقراء دل على ان التضاد لايكون الا بين نوعين آخرين داخلين تحت جنس واحد وان المتباينين لايضادهما شيء واحد (الفصل السادس) فى العلة والمعلول وفيه مباحث • الاول فى أقسام العلة • وهى أربعة لان مايحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزأ منه أولا يكون والاول اما ان يكون الشيء به بالفعل وهو الصورة أو بالقوة وهو المادة ويسمى العنصر والقابل أيضاً والثانى اما ان يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل أوفي مؤثريته وهو الداعي والغاية الثانى . في تعدد العلل والمعلولات.المعلول الواحد بالشخص لايجتمع عليه علل مستقلة والا لااستغنى بكل واحد عن كل

واحـد فيكون مستغنيا ومحتاجا عنهما واليهما معا وهو مح والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين كالتضاد والمركب قد يتعدد آثاره وكذا البسيط ان تعددت الآلات والمواد . وان لم تتعدد فمنعه جمهور الحكماء وتمسكوا بان مصدرية هذا غير مصدرية ذاك فان دخلا أو أحدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا كانا معلولين فيعود الكلام ويلزم التسلسل وأجيب بان المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج . وعورض بان الجسمية تقتضى التحيز وقبول الاعراض الوجودية عندكم مع بساطتها . الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه الجزء ماتتوقف عليه ذات المؤثر . والشرط مايتوقف عليه تأثيره لاتحقق ذاته كاليبوسة للنار . الرابع . قيل الشيء الواحد لايكون قابلا وفاعلا معاً لان القابل من حيث هو قابل لايستلزم المقبول والفاعل من حيث هو فاعل يستلزمه ولان القبول غير الفعل فلا يكون مصدر أحدهما مصدرا للآخر . قلنا عدم استلزام الشيء باعتبار لاينافى استلزامه باعتبار آخر . ولهذا قيل نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام ونسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب والقول بأن البسيط لاتتعدد آثاره قد سبق

﴿ الباب الثانى في الاعراض . وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الاول فى المباحث الكلية ﴾ الاول فى تعدد الاجناس المشهور انحصار الاعراض فى المقولات التسع . وهى الكم . وهو مايقبل القسمة

لذاته كالاعداد والمقادير • والكيف. وهو مالا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور غيره كالألوان • والأين. وهو حصول الشيء في المكان • والمتى. وهو حصول الشيء في الزمان ككون الكسوف في وقت كذا • والوضع. وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعض أجزائه الى بعض والى الامور الخارجية كالقيام والقعود والاستلقاء • والاضافة. وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة • والملك. وهو هيئة الشيء الحاصلة بسبب مايحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص • وأن يفعل وهو كون الشيء مؤثراً كالقاطع مادام قاطعاً • وأن ينفعل. وهو كون الشيء متأثراً عن غيره كالمنقطع مادام منقطعاً • واعلم أن النقطة والوحدة خارجتان عنها وان جنسيتها غير معلومة لاحتمال أن يكون كل واحد منها أو بعضها مقولا على ماتحتها قولا عرضيا وأن العرض ليس جنساً لها لان عرضيتها مفتقرة الى البيان • الثاني في امتناع الانتقال عليها. أجمع عليه جمهور العقلاء • واحتجوا بأن تشخص أفرادها ليس لنفسها ولا للوازمها والا لانحصرت أنواعها في أشخاصها ولا لعوارضها الحالة فيها لتوقف حلولها على تعينها فهو لمحالها فلا ينتقل عنها بخلاف الجسم فانه غير محتاج في تشخصه الى الحيز بل في تحيزه وهو حاصل باعتبار الحيزين • الثالث في قيام العرض بالعرض • منعه المتكلمون متمسكين بأن المعنى بالقيام حصوله في الحيز تبعاً لحصول محله وذلك المتبوع لايكون الا جوهرا وهو ضعيف اذ القيام

هو الاختصاص الناعت فان صفات الله تعالى قائمة بذاته مع امتناع تحيزه وان سلم فلم لايجوز أن يكون تحيز محله تبعا لتحيز محل آخر وهو الجوهر • واحتج الحكماء بأن السرعة والبطؤ عرضان قائمان بالحركة فانها المنعوتة بهما دون الجسم • الرابع في بقاء الاعراض • منعه الشيخ وتمسك بأن البقاء عرض فلا يقوم بالعرض ولانه لو بقي لامتنع زواله لانه لايزول بنفسه لاستحالة أن ينقلب الممكن ممتنعا ولا بمؤثر وجودي كطريان ضد فان وجوده مشروط بعدم الضد الآخر ولا عدمي كزوال شرط فانه الجوهر فيعود الكلام اليه ويلزم الدور ولا فاعل اذ لابد له من أثر فيكون موجودا لامعدما. وأجيب عن الاول بمنع المقدمتين. وعن الثانى بأن عدمه يقتضيه ذاته بعد أزمنة والالزام مشترك أو مؤثر مباين عن محله أو انتفاء شرط وهو عرض لايستمر أو فاعل ولانسلم ان أثر الفاعل لايكون عدما متجددا وقد تمسك به النظام فى امتناع بقاء الأجسام . الخامس فى امتناع قيام العرض الواحد بمحلين • اذ لو جاز لجاز حصول الجسم الواحد فى مكانين ولا امتنع الجزم بأن السواد المحسوس فى هذا المحل غير محسوس فى ذلك وللزم اجتماع علتين مستقلتين على شخص واحد . وزعم جمع من الأوائل ان الاضافات كالجوار والقرب تعرض لامرين . وقال أبو هاشم التأليف يقوم بجوهرين والالما امتنعا عن الانفكاك كالمتجاورين ولا يقوم بأكثر والا لعدم بعدم الثالث فلا يبقى الباقيان مؤلفين . وأجيب بأن احالة عسر الانفكاك

الى احتياج التأليف اليهما ليس أولى من احالته الى احتياج أحدهما الى الآخر أو الصاق الفاعل المختار (الفصل الثانى فى مباحث الكم) الاول فى أقسامه . الكم . اما أن ينقسم الى أجزاء لا تشترك في حد واحد وهو المنفصل ويسمى العدد أو الى أجزاء مشتركة وهو المتصل فان لم يكن قارا بالذات فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان انقسم فى جهة واحدة فهو الخط وبه ينتهى السطح كما هو ينتهى بالنقطة وان انقسم فى جهتين فهو السطح وبه ينتهى الجسم وان انقسم فى الجهات الثلاث فهو الجسم التعليمى والثخين والثخن حشوما بين السطوح فان اعتبرته نزولا فعمق وان اعتبرته صعودا فسمك وقد يطلق العمق على المقاطع للطول وهو البعد المفروض أولا . وقيل أطول الامتدادين المتقاطعين فى السطح والآخذ من رأس الانسان الى قدمه ومن ظهر ذوات الاربع الى أسفله • والعرض • وهو البعد المفروض ثانيا أو الامتداد الأقصر والآخذ من يمين الانسان الى يساره ورأس الحيوان الى ذنبه والطول والعرض والعمق كميات مأخوذة مع اضافات • الثانى فى الكم بالذات وبالعرض الكم بالذات مايكون كما بنفسه والكم بالعرض مايكون حالا في كم كالزمان فانه وان كان متصلا بالذات فانه متصل بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة وهو منفصل اذا قسم بالساعات أو محلا له كالجسم والمعدود أو حالا في محله كما يقال هذا الابلق بياضه أكثر أو متعلقا به كالقوة المتناهية والغير المتناهية بحسب تناهى آثارها ولا

تناهيا عددا أو زمانا . الثالث في عدمية هذه الكميات • قال المتكلمون العدد مركب من الوحدات التى هى اعتبارات عقلية لاوجود لهـا فى الخارج كما سبق . وأما المقادير فهى الجسمية أو جزؤها . بناء على أن الاجسام مركبة من أجزاء لاتتجزأ وليست أمرا زائدا عليها والا لانقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها فينقسم الخط عرضا والسطح عمقا هذا خلف . قيـل هى ليست من الاعراض السارية فلا يلزم انقسامها . وأجيب بأن السطح مثلا ان لم يكن فى شىء من الاجزاء المفروضـة للجسم فلا يكون حالا فيه وان كان فاما ان يوجد بتمامه فى جزء واحد فقط فيكون ذا مقدار لاغير أو في كل واحد فيقوم الواحد بالـكثير أولا بتمامه فيلزم القسمة . وفيه نظر احتج الحكماء بأن الجسم الواحد قد يتوارد عليـه المقادير المختلفة مع بقاء جسميته المعينة بحالها وبأن الخطوط والسطوح صفات الجسم التعليمى المتخلخل تارة والمتكاثف أخرى فلا يكون جوهرا . وأجيب عن الاول بان المتغير هو الشكل أو أوضاع أجزاء الجسم . وعن الثانى بمنع المقدمات . الرابع فى الزمان من الناس من أنكر وجوده لانه لو كان قار الذات لاجتمع الحاضر والماضى فيكون الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقـدم بعض أجزائه على بعض تقـدما لايتحقق الا مع الزمان وتسلسل . وأجيب بأن تقدم الماضى بذاته لا بزمان آخر . والمثبتون تمسكوا بوجهين الاول انا اذا فرضنا حركة فى مسافة معينـة بقـدر من السرعة وأخرى

مثلها وابتدئتا معاً قطعتا المسافة معاً وان تأخرت الثانية في الابتداء
ووافقت فى الوقوف قطعت أقل وكذا ان وافقتها أخذا وتركا وكانت
أبطأ فبين أخذ الاولى وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وأقل منها ببطؤ معين وبين أخذ الثانية وتركها امكان أقل من ذلك
بتلك السرعة المعينة وهو جزؤ من الامكان الاول فيكون قابلا للزيادة
والنقصان ولا شيء من العدم كذلك • الثانى كون الاب قبل الابن
ضرورى فتلك القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لتعقلهما مع
الغفلة عنه ولا أمرا عدمياً لانها نقيض اللاقبلية فهى اذن زائدة
ثبوتية • وأجيب بأن هذه الامكانات أمور اعتبارية عقلية لاوجود لها
فى الخارج وكذا القبلية • ثم اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد لايقبل
العدم والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لاتتحقق الا مع الزمان
فيلزم وجوده حال عدمه وهو محال • ورد هذا بان المحال انما لزم من
فرض عدمه بعد وجوده لامن فرض عدمه مطلقا • وقيل هو الفلك
الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام وخلاله ظاهر • وقيل حركته لانه غير
قار الذات ومنع بان الحركة هى اما سريعة أو بطيئة والزمان ليس
كذلك • وقيل مقدارها وهو قول ارسطو ومتابعيه • واحتجوا بان
الدليل دال على انه يقبل المساواة والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو كم
فالزمان كم ولا يكون منفصلا والا لانقسم الى مالا ينقسم فهو متصل
غير قار الذات لان اجزاءه لاتجتمع وله مادة لاتكون المسافة ولا المتحرك

ولاشياء من هيئاته القارة فيكون هيئة غير قارة وهى الحركة وتلك الحركة مستديرة لان المستقيمة تنقطع والزمان لاينقطع وتكون أسرع الحركات لان الزمان يقدر به سائر الحركات وهو الحركة اليومية واعلم ان مدار هذه الحجة على ان قبول المساواة يقتضى الكمية وذلك انما يثبت ان لو ثبت قبولها لذاتها وان الجوهر الفرد ممتنع الوجود لذاته وان كونه كما متصلا غير قار يستلزم ان يكون له محل اما العرضيته أو لحدوثه المحوج الى المادة . الخامس في المكان • المكان أمر موجود لان بديهة العقل تشهد بان المتحرك منتقل من مكان الى آخر والانتقال من العدم الى العدم محال وخارج عن المتمكن لان الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف المكان وهو السطح الباطن للحاوي المماس لظاهر المحوى عند ارسطو والبعد المجرد الموجود الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه والمفروض عند المتكلمين . دليل الاول ان المكان هو السطح والخلاء والثانى باطل لوجوه الاول انه لايكون عدميا والا لما قبل الزيادة والنقصان ولا وجوديا لوجوه . الاول انه لو حصل الجسم فى بعد مجرد لزم تداخل البعدين واتحادهما وتجويز ذلك يفضى الى تجويز تداخل العالم في حيز خردلة وهو محال . الثانى ان تجرده لايكون لنفسه ولا للوازمه والا كان كل بعد كذلك ولا لعوارضه والا لكان المفتقر الى المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال . الثالث البعد • ان كان مما يتحرك كان له حيز فكان هنالك أبعاد متداخلة الى غير النهاية وهو محال وان سلم

كان لها من حيث انها بأسرها قابلةللحركة مكان وذلك لايكون بعدا
وان لم يكن فالمانع عنها ان كان هو الذات أو مايلازمها لم تتحرك
الاجسام لمافيها من الابعاد وان كان مما يعرض لهافطبيعتها من حيث
هى قابلة للحركة ويعود الالزام • الثانى انه لو كان خلاء فزمان
وقوع الحركة في فرسخ خلاء مثلا لو كان ساعة وفى فرسخ ملاء
عشر ساعات وفي ملاء آخر قوامه عشر قوامالاول ساعة فزمان ذي
المعاوق كزمان عديم المعاوق هذا خلف •الثالث لو كان خلاء سواء
كان عدما أو بعداً متشابهاً لم يكن حصول الجسم فى بعض جوانبه
أولى فلا يسكن فيه ولا يميل اليه • وأجيب عن الاول بأن الزيادة
والنقصانباعتبار الفرض وعدم الاحساس بهما معا لايستلزم التداخل
والاتحاد وان ذات البعدمن حيث هى لايقتضى الفناء ولا الحاجةولا
يقبل الحركة مجردا وذلك لايوجب امتناع حركته مادياً •وعن الثانى
بأن الحركة فى الخلاء لذاتها تقتضى زمانا والا لكانت الحركة فى
الخلاء لافى زمان كيف وكل نقلة فهى على مسافة منقسمة ومتجزئة
بانقسامها الى أجزاء بعضها قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا
الفرض فيكون زمان الملأ الرقيق ساعة وعشر تسع ساعات • وعن
الثالث بأن الخلاء بعدمتشابه مساولمقدار العالم وحصول بعض الاجسام
في بعض الجوانب لما بينهما من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب
والبعد• وعورض بأن القول بالسطح باطل والا تسلسلت الاجسامالى

غير النهاية لان كل جسم فله حيز لامحالة ولما كان الحجر عندجريان الماء عليه ساكنا لايقال سكونه بقاء نسبته مع الساكنات لان بقاء النسبة معلل بسكونه ولزم ازدياد المكان ونقصه والمتمكن بحاله كما اذا تكعبت شمعة مدوّرة وبالعكس * والدليل على امكان الخلاء أنه لو رفع صفحة ملساء عن مثلها دفعة لخلا الوسط أول زمان الارتفاع ولو لم يكن خلاء للزم من حركة بقة تدافع جملة العالم لا يقال يتخلخل ماوراءه ويتكاثف قدامه لان زوال مقدار وحصول آخر فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما ممنوع

(الفصل الثالث في الكيف) الاستقراء دل على انحصار هذه المقولة فى أقسام أربعة الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادات * أما القسم الاول ففيه مباحث الاول فى أقسامها الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة سميت انفعاليات والا فانفعالات لانفعال الحس عنها أولا أو لانها تابعة للمزاج إما بالشخص كحلاوة العسل وحمرة الدم أوبالنوع كحرارة النار وبرودة الماء وهى تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات وهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وتسمى كيفيات أول لتكيف البسائط بها أولا والخفة والثقل والصلابة واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهى الالوان والاضواء والى المسموعات وهو الاصوات والحروف والى المذوقات وهى الطعوم والى المشمومات وهى الروائح * الثانى فى

تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة من أظهر المحسوسات وأبينها والحرارة تختص بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف فالالطف فينضم كل جزء الى ملايشاكله بمقتضى طبيعته الا اذا كان الالتحام شديدا فيفيد سيلانا ودورانا ان كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب وتليينا ان كان الكثيف غالبا لا فى الغاية كالحديد وتصعيدا بالكلية ان قويت واللطيف أكثر. والاشبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية وكذا الحرارة الفائضة عن الكواكب. وقيل هى حرارة الجزء الناري المنكسر وقد تحدث الحرارة بالحركة. ودليله التجربة.. لايقال لو كانت الحركة مسخنة لتسخنت العناصر الثلاثة فصارت نيرانا بسبب حركات الافلاك. لان الافلاك لاتقبل السخونة فلا تسخن ولا تسخن مايجاورها. وأما البرودة فقيل هى عدم الحرارة. ومنع بأن المحسوس ليس عدم الحرارة ولا الجسم والا لكان الاحساس بالجسم احساساً بالبرودة. وأما الرطوبة فقال الامام هى البلة المقتضية لسهولة الالتصاق والانفصال. لايقال فيكون العسل أرطب من الماء اذ هو ألصق منه لانه ينفصل بعسر. وقال الحكماء هى كيفية توجب سهولة قبول التشكل وتركه وهي غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد فى أجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في التراب كان سيالا. واليبوسة مقابلها على الرأيين. وأما الخفة

والثقل فهما قوتان تحس من محلهما بواسطتهما مدافعة صاعدة أو هابطة ويسميها المتكلمون اعتماداً والحكماء ميلا طبيعياً وهو لا يوجد في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي لامتناع المدافعة عنه واليه ثم الميل قد يكون نفسانيا كاعتماد الانسان على غيره وقسريا كميل الحجر المرمى الى الفوق وقد يجتمع الميلان الى جهة واحدة كما فى الحجر المرمى الى أسفل والانسان المنحدر والى جهتين ان فسرناه بما يوجب المدافعة لابها ولذلك يختلف حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا فى الصغر والكبر • والصلابة هى عبارة عن ممانعة الغامز واللين عدمها • وقيل هما كيفيتان تقتضيانهما • والملاسة والخشونة استواء وضع الاجزاء ولا استوائها فهما من مقولة الوضع الا اذا فسرناهما بكيفيتين تابعتين للوضع • الثالث في تحقيق المبصرات • أمّا الالوان • فاظهر المحسوسات ماهية وهلية • وقد قيل البياض يتخيل من مخالطة الهواء بالاجسام الشفافة المتصغرة كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج والسواد من كثافة الجسم وعدم غور الضوء فيه • وأجيب بأن ذلك قد يكون سبب حدوثهما والبياض يحس به فى ما لا يعقل فيه ذلك كالبيض المسلوق ولبن العذراء فانهما بعد الطبخ والانعقاد يصيران أثقل وأكثف فانه يجف بعد الابيضاض وهو دليل على قلة الهوائية فيه والمشهور أن أصل الالوان هو السواد والبياض والباقى يتركب منهما • وقيل الحمرة والخضرة والصفرة • وزعم الشيخ أبو على

ان وجود الالوان مشروط بالضوء لانا لانحس بهـا في الظلمة وذلك اما لعدمها أو لمعاوقةالظلمة والثانى باطل لان العدم لايعوق فتعين الاول والاعتراض عليه لم لايجوز أن يكون الضوء شرط إبصارها فلا يري عند عدمه(فرع)الالوان قد توجد شديدة اذا كانت صرفة وضعيفةاذا اختلط بها أجزاء صغار تضادها اختلاطا لاتميز معـه• وأما الاضواء• فقيل انها أجسام شفافة تنفصـل عن المضيء لانها متحركة بدليـل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم وتمنع الصغري ودليلها •وعورض بأنهالو كانت أجساماتتحرك :قتضى طباعهاالتحركت الى جهة واحدة وأيضاً لو كانت أجساما وكانت محسوسة سترت ماتحتها فكان الاكثر ضوأ أكثر ستراً والواقع بخلافه وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا• وقيل هواللون• ومنع بأنه قد يحس به دون اللون كالبلور اذا كان في ظلمة ثم ان منها ماهو أول وهوالحاصل من مقابلة المضيء لذاته ويسمى ضياء ان قوى وشعاعاً ان ضعف• وما هو ثان وهو الحاصـل من مقابلة المضيء بالغير كالحاصـل على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب الغروب ومن مقابلة القـمر ويسـمى نوراً وظلاّ ان حصل من مقابلة الهواء المتكيف به وانمـا لم نحس به كما نحس بالجدار المضيء لضعف لونه والذى يترقرق على الاجسام يسمى لمعانا فان كان ذاتياً يسمى شعاعاً كما للشمس والابريقا كما للمرآة• والظلمة عدم النور عما من شأنه الضوء• وقيـل هى كيفية تمنع الابصار• ومنع بأنه لو كان

كذلك لوجب أن لايرى الجالس فى الظلمة ناراً توقد بقربه . ولقائل أن يقول المانع ظلمة تحيط بالمرئى لابالرئى (الرابع فى تحقيق المسموعات) الحروف كيفيات تعرض للاصوات فتميز بعضها عن بعض فى الثقل والخفة . وهى تنقسم الى مصوتة . وهى حروف المد واللين والى مصمتة . وهى ماعداها . والمشهور ان السبب الاكثرى للصوت تموج الهواء بقرع أو قلع عنيف وان الاحساس به يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب الريح ويتخلف عن مشاهدة السبب كما فى ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف أنبوبة على صماخ انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس في الخارج والا لما علمت جهته . والصدي صوت يحصل من اهراق هواء متموج عن جبل أو جسم أملس (الخامس فى تحقيق الطعوم) الجسم اما أن يكون كثيفا أو لطيفا أو معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة أو البرودة أو المعتدل بينهما فيفعل الحار فى الكثيف مرارة وفى اللطيف حرافة وفي المعتدل ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي اللطيف حموضة وفي المعتدل قبضاً والمعتدل في الكثيف حلاوة وفي اللطيف دسومة وفى المعتدل تفاهة . وقد تطلق التفاهة على مالا طعم له أولا يحس بطعمه كالنحاس فانه لايتحلل منه مايخالط اللسان لشدة تكاثفه . وقد يجتمع طعمان كالمرارة والقبض كما فى الحضض ويسمى البشاعة والمرارة والملوحة كما فى الشبحة ويسمى الزعوقة (السادس

فى المشمومات.الروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة والمخالفة منتنة وقد يقال رائحة حلوة وحامضة باعتبار مايقارنها وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب الاحساس بها وصول الهواء المتكيف به الى الخيشوم وقيل المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذى الرائحة . وأما القسم الثانى أعنى الكيفيات النفسانية فهى الحياة والصحة والمرض والادراك وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة والارادة فما كانت منها راسخة سميت ملكة وما ليس كذلك سميت حالا . وبيانها فى مباحث . الاول فى الحياة وهى قوّة تتبع الاعتدال النوعى وتفيض عنها سائر القوى . واستدل الحكيم على مغايرتها لقوتى الحس والتغذية بأن العضو المفلوج حى وليس بحساس والعضو الذابل حى وليس بمغتذ والنباتات بعكسه ومنع بأن عدم الفعل لايستلزم عدم القوة لجواز أن يمنعها عنه عائق لايقال القوة مايؤثر بالفعل لانه لو سلم لزم أن لايطلق لفظ القوّة عليه لاعدمه وبأن غازية النبات تخالف غاذية الحيوان بالذات .وقدشرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية . ومنع بأنها لو قامت بالمجموع واتحدت كان الواحد حالا فى محال وان تعددت كان كل واحد مشروطاً بالآخر . وفيه نظر . والموت عدم الحياة عما من شأنه هى . وقيل هى كيفية تضاد الحياة لقوله تعالى (خلق الموت والحياة) والعدم لايخلق .ومنع بأن المعنى بالخلق التقدير . الثانى فى الادراكات . وهى اما أن تكون ظاهرة كالاحساس بالمشاعر الخمس وإما باطنة وهى تنقسم الى تصورات

وتصديقات . والتصديق اما أن يكون جازما أولا . والاول اما أن يكون بموجب أولا . الثانى التقليد والاول اما أن يقبل متعلقه النقيض بوجه وهو الاعتقاد أولا وهو العلم . والثانى اما أن يكون بتساوي الطرفين فهو الشك وان لم يكن فالراجح ظن والمرجوح وهم . والتصور هو وجود صورة المعلوم في العالم . والذى يدل على وجود هذه الصورة في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره تميزا لايتحقق الا بعد الثبوت وليس هو فى الخارج بل هو فى الذهن. واعترض عليه بأنه يوجب كون الذهن حاراً بارداً مستقيما مستديراً معاً عند تصورها . والحق انهم ان قصدوا بالصورة مايشبه التخيل فى المرآة فيحتمل وان أرادوا مايشارك الخارجى فى تمام الماهية فباطل لانها عرض والمتصور قد يكون جوهرا والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع المثلين . لايقال العاقل والمعقول واحد . لان العاقل هو الذى حضر عنده مايغايره لان حضور الشيء عند نفسه محال وقيل تعلق خاص بين العالم والمعلوم فيتعدد بتعدد المعلومات . ويشكل بتعقل الشيء نفسه . وقيل صفة توجب العالمية وهى حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا لايتعدد بتعدد المعلومات (فرعان) على القول بالصورة (الاول) الصورة العقلية تفارقها الخارجية فى انها محسوسة ومتمانعة وممتنعة الحلول فى مادة هى أصغر منها ومندفعة بحدوث ماهو أقوى منها . (الثانى) الصورة العقلية كلية لاعلى معنى انها كلية فى نفسها فانها

صور جزئية في نفوس جزئية بل لان المعلوم بها كلي أو لان نسبتها الى كل واحد من افراد ذلك النوع سواء. والعلم اجمالى يتعلق بامور متعددة باعتبار أمر شامل لها . وتفصيلىّ يتعلق باعتبار كل واحد منها. وفعلىّ وهو كما اذا تصورت فعلا فعلته وانفعالى كما اذا شاهدت شيئا فتعقلته (مسئلة) للنفس اربع مراتب .الاولى استعداد التعقل ويسمى العقل الهيولانى . والثانية ان تحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات وهى العقل بالملكة التى هى مناط التكليف . والثالثة ان تحصل النظريات بحيث يتمكن من استحضارها ويسمى العقل بالفعل والرابعة ان يستحضرها ويلتفت اليها ويسمى العقل المستفاد . الثالث فى القدرة والارادة القدرة صفة تؤثر وفق الارادة وهى ميل يعقب اعتقاد النفع كما ان الكراهة نفرة تعقب اعتقاد الضر . وقيل القدرة مبدأ الافعال المختلفة فالقوة الحيوانية قدرة اتفاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الاول والنباتية على الثانى.والقوة العنصرية خارجة عنها وهى غير المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة وتأثيره من جنس تأثيرها . والقدرة ليست كذلك والقوة مبدأ الفعل مطلقا وقد يقال لامكان الشيء مجازا . والخلق ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير سبق روية . والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين على السواء .ومن منع ذلك اراد بها القوة المستجمعة لشرائط التأثير ، ولهذا زعم ان القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الارادة.فمحبة

الله تعالى لعباده ارادة كرامتهم . ومحبة العباد له ارادة طاعته. والرضا ترك الاعتراض والعزم جزم الارادة بعد التردد الرابع اللذة والالم بديهيا التصور وقولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافر . فيه نظر لانا نجد من أنفسنا حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك ملائما ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس الادراك أوغيره وبتقدير المغايرة فاللذة كلاهما أو احدهما • وما قيل من ان اللذة هي دفع الالم . خطأ لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى وجه حسن والوقوف على مسئلة والعثور على مال فجأة بلاخطور سابق • الخامس فى الصحة والمرض. الصحة حال أو ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها سليمة والمرض بخلافه فلا واسطة .وأما الفرح والحزن والحقد وامثال ذلك فغنية عن البيان واما القسم الثالث وهو الكيفيات المختصة بالكميات فهى اما ان تكون عارضة للكميات وحدها إما للمتصلات كالاستقامة والاستدارة والانحناء والشكل وإما للمنفصلات كالزوجية والفردية والاولية والتركيب واما أن تكون مركبة عنها وعن غيرها كالخلقة المركبة عن الشكل واللون . وأما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية فهى ان كان استعدادا نحو اللاقبول كالصلابة يسمى قوة وان كان استعدادا نحو القبول يسمى ضعفا ولا قوة

﴿ الفصل الرابع فى الاعراض النسبية وفيه مباحث ﴾ الاول فى هليتها أنكرها جمهور المتكلمين الا الاين وقالوا لو وجدت لوجد حصولها

في محالها وتسلسل . احتج الحكماء بأنها تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار فهي اذن من الخارجيات وليست أعداما لانها تحصل بعد مالم تكن ولا ذات الجسم لانه لايقاس الى الغير ونوقض بالفناء و المضيّ • الثاني فى الاين وسماه المتكلمون كونا وقالوا حصول الجوهر في آنين فصاعدا فى مكان واحد سكون وفي مكانين حركة فحصوله أول حدوثه لاحركة ولاسكون • وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة • وبيانه ان الحركة أمر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا وتفارق غيره من حيث ان حقيقته ليست الا التأدي الى الغير فيكون ذلك الغير متوجها اليه ممكن الوجود ليتأتى التأدى اليه فيكون حصوله كمالا ثانيا وذلك التوجه مادام كذلك يبقى شيء منه بالقوة والا لكان وصولا لاتوجها • فتبين انها كمال أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة • وحاصله قريب مما قاله قدماؤهم وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج وذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل وكالنمو والذبول وهما ازدياد وانتقاص يكونان بهما وفى الكيف كاسوداد العنب وتسخن الماء وتسمى استحالة وفى الوضع كحركة الفلك وتسمى حركة دورية وفي الاين كالحركة من مكان الى مكان آخر وتسمى نقلة ولا يكون في الجوهر لان حصوله دفعة ويسمى كونا ولا فى سائر المقولات لانها تابعة لمعروضاتها ولا بد لكل حركة من ستة أمور مامنه الحركة وماالیه

وما فيه وماله ومابه والزمان وتشخص الحركة انما يتحقق بوحدة موضوعها وزمانها وما هى فيه اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين وقد ينتقل وينمو في آن واحد ومتى اتحد ذلك اتحد المبدأ والمنتهى لامحالة ولا عبرة بوحدة المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع مامنه وماإليه كالهبوط والصعود وما فيه كأخذ الابيض الى التصفر الى التحمر الى السواد والى الفستقية الى الخضرة الى السواد ولا عبرة بتنوع المحرك والموضوع والزمان ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات في اثر أو عارض أو معروض واحد واختلافها الجنسى باعتبار ماهى فيه كالنقلة والاستحالة والنمو وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان لما سبق وما فيه لان الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق بل لتضاد مامنه وما اليه اما بالذات كالتسود والتبيض أو بالعرض كالصعود والهبوط فان مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لهما تضاد من حيث ان أحداهما صار مبدأ والاخري منتهى وانقسامها بانقسام الزمان وبانقسام المسافة ولابد لها من قوة توجبها وتلك القوة ان كانت مسببة من سبب خارجي سميت قسرية والا فان كان لها شعور بما يصدر عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية وكل واحد منها اماسريعة او بطيئة والبطؤ ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات عدو الفرس نصف يوم الى حركاته نسبة فضل حركة الفلك الاعظم على حركته فتكون سكناته ازيد من حركاته ألف ألف مرة • فينبغي ان

لاتحس بحركاته القليلة المغمورة في تلك السكنات • وأيضا لو جاز أن ترتفع الشمس جزءاً ويسكن الظل لجاز فى الجزء الثانى والثالث حتى يتم الارتفاع بل الموجب له فى الحركة الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعية وفى الارادية ممانعتهما • والمشهور انه لابد وأن يتخالل بين كل حركتين مستقيمتين سكون لان الميل المحرك للجسم لابد وأن يكون حاصلا معه الى أن يصل الى الحد المعين وذلك الوصول فى آن والحركة عن هذا الحد لابد وأن تكون لميل آخر وحدوثه فى آن آخر لاستحالة اجتماع الميل الى الشيء مع الميل عنه فيكون بينهما زمان والا لزم تالى الآنات فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا. ورد بمنع امتناع اجتماع الميلين وتالى الآنات • الثالث في الاضافة. يطلق المضاف على الاضافة وهو المضاف الحقيقى وعلى معروضها وعليهما جميعا وهو المشهور ومن خواصها التكافؤ فى لزوم الوجود ووجوب الانعكاس كما تقول الاب أبو الابن والابن ابن الاب وانها اذا كانت مطلقة أو محصلة فى طرف كانت فى الطرف الآخر كذلك أما لو تحصل موضوع احداهما لم يلزم أن يحصل موضوع الاخرى ثم منها مايتوافق فى الطرفين كالتماثل والتساوي أو تختلف اختلافاً محدوداً ككونه نصفا وضعفا أو غير محدود ككونه زائدا وناقصا والاتصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين كالعاشق والمعشوق أو فى أحدهما كالعالم والمعلوم وقد لايحتاج كاليمين والشمال وهى تعرض سائر المقولات • فالجوهر

كالاب • والكم كالعظيم • والكيف كالآخر • والاين كالاعلى • والمضاف كالاقرب • والملك كالاكسى • والفعل كالاقطع • والانفعال كالاشد تقطعا والاضافات فى شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها • (فرع) التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب على الابن وبالذات والطبع كتقدم الجزء على الكل وبالعلة كتقدم الشمس على ضوئها وبالمكان كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل وليس فى سائر المقولات النسبية مزيد بحث ولنختم الكلام فى الاعراض • (الباب الثالث في الجواهر) قال الحكماء الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهيولى اوحالا وهو الصورة او مركبا منهما وهو الجسم اولا كذلك فهو المفارق فان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز اما أن يقبل القسمة وهو الجسم اولا وهو الجوهر الفرد ومباحث الباب تنحصر في فصلين • الاول فى مباحث الاجسام . الاول فى تعريف الجسم . الحد المرضىّ عند جمهور المتأخرين انه الجوهر القابل للابعاد الثالثه المتقاطعة على الزوايا القائمة • واعترض عليه بأن الجوهر لم يثبت جنسيته والقابل ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر وان كان جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعى فصلا آخر ويتسلسل وبهذا علم ان الجوهر لايكون جنسا • وقالت • المعتزلة انه الطويل العريض العميق • وقال بعض أصحابنا إنه مركب من جزئين فصاعدا ولاشك ان حقيقة الجسم أظهر من ذلك

الثانى فى اجزائه ذهب جمهور المتكلمين الى أن الاجسام البسيطة الطباع
مركبة من أجزاء صغار لاتنقسم أصلا وقيل فعلا وقيل من أجزاء غير
متناهية وذهب الحكماء الى أنهامتصلة فى نفسها كما هى عند الحس قابلة
لانقسامات غير متناهية • حجةالمتكلمين أن الجسم قابل للقسمة وكل
ماهو قابل للقسمةليس بواحد والالقامت به وحدته وانقسمت بانقسامه
وأيضا كل منقسم يتميز مقاطع أجزائه بخواص مختلفة فيكون منقسما بالفعل
متعدداً بتعددتلك الخواص العارضةلها وأيضا هوية القسمين المتفاصلين
بالتقسيم ان كانت حاصلة قبل التقسيم فهو المطلوب والا لكان التقسيم
اعداما للجسم الاول واحداثا للقسمين فعلى هذا لوشق بعوض براس
ابرتهسطح البحر اعدم البحر الاول وأوجد بحر آخر وفساده لايخفى
فثبت أن كل جسم ليس بواحد فى نفسه بل هو مركب من أجزاء وتلك
الاجزاء لاتنقسم والالكانت ذات أجزاء أخر فيكون الجسم مركبا من
أجزاء لانهاية لها وهو محال لأن كل عدد متناهيا كان أو غيره •
فالواحد موجود فيه فاذا أخذنا ثمانية أجزاء بحيث يكون فى كل جهة
حجم يحصل جسم متناهى الاجزاء وحينئذ تكون نسبة سائر
الاجسام نسبة متناه القدر الى متناه القدر لكن ازدياد الحجم بحسب
ازدياد التأليف والنظم فلو كان جسم متناهى القدر من أجزاء غير
متناهية لكان نسبة الآحاد المتناهية الى الآحاد الغير المتناهية نسبة
متناه الى متناه • هذا خلف ولانه لو تركب الجسم من أجزاء غيرمتناهية

لامتنع قطع المسافة لتوقفه على أجزائها وقطع كل جزؤ مسبوق بقطع ماقبله فيكون قطعه فى زمان غير متناه وأيضا النقطة موجودة بالاتفاق وهى لاتقبل القسمة فان كانت جوهرا كما هو عندنا حصــل المطلوب وان كانت عرضا لم ينقسم محلها والا انقسمت بانقسامه أيضا • وأيضا فالحركة الحاضرة غير منقسمة والا لمـا كان الكل حاضرا فلا ينقسم مافيه • فثبت ان فى الاجسام مالايدخل القسمة • لايقال ان الحركة ليست الا الماضى والمستقبل . لانه يوجب أن لاتوجد الحركة أصــلا احتج الحــكماء على نفى الجوهر الفرد بوجوه • الاول ان كل متحيز فيمينه غير يساره والوجه المضىء فيه غير المظلم • لايقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما ان كانا جوهرين ثبت المدعى والالزم تغاير محليهما • الثانى لو فرضنا خطا من أجزاء شفع فوق أحد طرفيه جزؤ وتحت الآخر جزؤ آخر تحركا على تساو تحاذيا لامحالة على ملتقى الجزئين فيلزم الانقسام • الثالث كلما قطع السريع بحركته جزأ قطع البطىء أقل منه والا لزم ان يساويه في جزؤ ويقف في آخر وقد بان فساده • الرابع الجسم الذي أجزاؤه وتر وكان ظله مثليه كان مثله من الظل ظل نصــفه فيكون له نصف فيتنصف الجزء المتوسط وقد برهن اقليدس على ان كل خط يصح تنصــيفه وهو يقتضى ذلك • الخامس اذا فرض خط من ثلاثة أجزاء على أحد طرفيه جزؤ وتحرك الخط الى أيمن والجزء الى أيسر فان انتقل الى مافوق الجزء الثانى فهو محال لان الجزء الثانى انتقل الى حيز

الاول وان انتقل الى مافوق الثالث فهو قطع جزئين حين ماقطع ماتحته جزء واحد فينقسم الزمان والحركة والمسافة • السادس الجزء متشكل فان كان كرة فاذا انضم باجزاء أخر وقعت بينهما فرج لاتسع أجزاء مثلها فيلزم الانقسام وان كان غيرها كانت فيه زوايا فينقسم • السابع اذا دارت رحى فهما قطع الطوق العظيم جزءاً فالصغير اما أن يقطع أقل من جزء فينقسم الجزء أوجزءاً تاما فيتساوي الصغير والعظيم أو يقطع تارة جزءاً ويسكن أخرى فيتفكك أجزاء الرحى وكذلك الفرجار ذوا الشعب الثلاث • ثم قالوا فالجسم متصل فى نفسه يقبل انقسامات لانهاية لها والقابل لها ليس الاتصال لانه يعدم عندها والقابل يبقى مع المقبول فهو شئ آخر يقبل الاتصال والانفصال ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة • واعلم ان دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلى ويوجب القسمة الوهمية • لايقال القسمة الوهمية متداعية الى جواز القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفترضة متماثلة فيصح بين كل اثنين منها مايصح بين آخرين فيصح بين المتباينين مايصح بين المتصلين وبالعكس لانا نقول لم لايجوز أن يكون الجسم مركبا عن أجزاء متخالفة بالماهية أو متشخصة بتشخصات عائقة عن الانفكاك وتكون تلك الاجزاء قابلة للاتصال والانفصال وان سلم اتصال الجسم فلم لايجوز أن يكون هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد والقابل لهما الجسم • فروع قالوا الصورة لاتنفك عن الهيولى لانها لاتنفك عن التناهى والتشكل

والنوجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيأ من لوازمها والا لساوي الجزء الكل فيهما ولا الفاعل والا لاستقلت الصورة بالانفعال فهو الحامل بما فيه من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية أبداوكل ماقبل فله مادة على ماسبق تقريرهذه المقدمات ولا الهيولى عنهالانها لوتجردت ذات وضع وانقسمت فى جميع الجهات كانت جسما والالكانت نقطة أو خطا أو سطحا ولو تجردت غير ذات وضع فاذا لحقتها الصورة تصير ذات وضع مخصوص بامكان غيره فيترجح الجائز بلا مرجح ولانها لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورةوالواحدلايقتضى قوة وفعلا فيكون لها مايقتضى هذه القوة وهى الهيولى فيكون للهيولى هيولى أخرى فالهيولى تفتقر اليها فى بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة فى تعينها وتشكلها والمادة أيضا لاتخلوعن صورةأخرى نوعية والا لماختلفت الاجسام فى الهيئات والامكنة والكيفيات والاوضاع الطبيعية والتشكل بسهولة أو عسر • واعلم ان بناء هذه الكلمات على نفى الفاعل المختار • والحق ثبوته ومع ذلك فللمعترض أن يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاك وان تقتضى المادة المجردة وضعا معينا بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدأ كثيرمع ان القابلية ليست أثرا ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها وأن يطالبهم بما يوجب الاختلاف فى الصورة النوعية ثم يزعم ان مايجعلونه اياه من الاحوال العنصرية السابقة واختلاف

المواد الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيئات • الثالث فى أقسامه قال الحكماء الاجسام اما بسائط أو مركبات والبسائط تكون كرية لان الطبيعة الواحدة لاتقتضى هيئات مختلفة • وتنقسم الى فلكيات وعناصر الاول افلاك وكواكب والافلاك الثابتة بالارصاد تسعة الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام • ويدل عليه وجوه الاول ان الاجسام متناهية لما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها • الثانى الجهة متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليه فتكون موجودة غير مجردة وليست بجسم لانها غير منقسمة والا فالواصل الى نصفها ان وقف فالجهة هو لامابعده والا فحركته ان كانت عن الجهة فكذلك وان كانت اليها فالجهة مابعده فهى جسمانية والمحدد لها جسم واحد اذ لو تعددت ولم يحط البعض بالبعض يتحدد القرب بهما دون البعد وان أحاط فالمحاط حشو اذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو بسيط والا لصح الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة الى الجهة فالجهة له لابه فيكون كريا • الثالث الارصاد شاهدة على ان الكواكب والافلاك تحرك بالحركة اليومية وبحركات أخر متفاوتة فلابد من جسم يحيط بها ويحركها بحركتها اليومية وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجملة الاجسام وأما الثمان الباقية فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك ولقائل أن يقول ان سلم استحالة الخرق فلم لايجوز أن يكون لكل كوكب

نطاق يتحرك بنفسه أو باعتماد الكواكب عليه • فرعان. الاول أنها بأسرها شفافة اذ لو كانت ملونة لحجبت نور الابصار عن رؤية ماوراءها لاحارة ولا باردة والا لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر لمجاورتها لاخفيفة ولا ثقيلة والا لكانت في طباعها حبل مستقيم لارطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل والالتصاق وعسرهما لايتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط لزم أن يكون فوقه خلاء وهو محال ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه مااستحال على محدبه واذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك فى محدب المحاط به والالزم التداخل ووقوع الخلاء بينهما وكذا في مقعره لانه كالمحدب في تمام الحقيقة وفيه احتمال لان امتناع ازدياد المحدب بعدم الحيز الذى هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له فيه • الثانى أنها متحركة لان الاجزاء المفترضة فيها متماثلة فيصح لكل واحد منها من الوضع والموضع ماحصل للآخر ولا يتأتى ذلك الا بالحركة المستديرة عليه ففيه مبدأ ميل مستدير وكل مافيه ذلك كان متحركا بالاستدارة لوجوب الأثر عند حصول المؤثر وأيضا لو بقى كل جزء على وضع معين وفى حيز معين من أجزاء حيز الكل مع جواز غيره لزم الترجيح بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر • وأما الكواكب فهى أجسام بسيطة مركوزة فى الافلاك مضيئة الا القمر فانه يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده لايقال فعله كرة يضيء أحد وجهيها ويظلم الآخر ويتحرك على مركزه

حركة تساوي حركة الفلك اذ الخسوف يكذبه • وأما العناصر فخفيف مطلق وهو النار حارة يابسة مماسة بمقعر فلك القمر وخفيف مضاف وهو الهواء حار رطب مماس بمقعر النار وثقيل مطلق وهو الارض بارد يابس ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العالم وثقيل مضاف وهو الماء بارد رطب وكان من حقه أن يحيط بالارض الا انه لما حصل فى بعض جوانبها تلال ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية سال الماء بالطبع الى الاغوار وانكشفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله ورحمة منه ليكون منشأ للنباتات ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها كائنة وفاسدة لان مياه بعض العيون تتجمد حجرا والحجر يجعله أصحاب الحيل ماء والهواء الملاصق للاناء المبرد يصير قطرا والماء المغلى والشعلة هواء والهواء نارا بالنفخ القوي • وأما المركبات فانها تخلق من امتزاج هذه الاربعة بأمزجة مختلفة معدة لخلائق متخالفة وهى المعادن والنبات والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بأن يتصغر أجزاؤها بحيث تكسر سورة كل واحد منها سورة كيفية الآخر فتحدث كيفية متوسطة • الرابع فى حدوثها الاجسام محدثة بذواتها وقال ارسطو الافلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الاوضاع والحركات والعناصر بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها وقال من قبله الكل قديمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها • واختلفوا فى تلك الذوات فقيل كان الاصل جوهرة فنظر الباري تعالى

اليها بنظر الهيبة فذابت فصارت ماء ثم حصل الارض منها بالتكثيف والنار والهواء بالتلطيف والسماء من دخان النار وقيل ذلك كان أرضا فحصل الباقى بالتلطيف وقيل كان هواء وقيل نارا وتكون الباقى بالتكثيف والسماء من الدخان وقيل كان أجزاء صغارا من كل جنس متفرقة متحركة فمهما اجتمع منها أجزاء متماثلة التأمت والتصقت وصارت جسما وقيل كان نفسا وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث أجزاء العالم • وقيل كانت وحدات فصارت ذات أوضاع وتكونت نقاطا ثم ائتلفت فصارت أجساما وتوقف جالينوس في الكل •
لنا وجوه الاول انه لو كانت الاجسام فى الازل لكانت ساكنة اذ الحركة تقتضى المسبوقية بالغير المنافية للازل والساكن في الازل لا يتحرك أبدا لان سكونه ان كان لذاته امتنع انفكاكه وان كان لغيره فذلك الغير لابد وأن يكون موجبا والا لم يكن فعله قديماً واجبا لذاته أو منتهيا اليه دفعا للتسلسل والدور ويلزم دوامه فلا يزول أبدا فالاجسام لو كانت ساكنة في الازل لم تحرك أبدا واللازم باطل فالملزوم مثله قيل لو امتنع وجوده فى الازل لامتنع مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا قلنا الممتنع أزلا ليس الممتنع لذاته كالحادث اليومى. قيل المحدد لامكان له فلا يكون متحركا ولا ساكنا • قلنا ان سلم فلا شك انه ذو وضع ومماسة لما فى جوفه فان بقى على الوضع والمماسة المتعينين له فساكن والا فتحرك • قيل الازل ينافي حركة معينة لا حركات لا اول لها • قلنا بل الحركة من

حيث هى لما سبق .قيل لم لايجوز أن يكون السكون مشروطا بعدم حادث فيزول بحدوثه .قلنا فينافى حدوثه وجود السكون فيتوقف على عدمه ويلزم الدور قيل القدرة على ايجاد معين قديمة وتنقطع بوجوده فانتقض ماذكرتم قلنا المنقطع التعلق وهو ليس أمرا وجوديا . الثانى الاجسام ممكنة لانها مركبة ومتعددة فلها سبب وذلك السبب لايكون موجبا والا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون مختارا وكل ماله سبب مختار فهو محدث.لايقال لم لايجوز أن يوجد الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام ويكون تحركه شرطا لهذه الحوادث والتغيرات .لان وجود هذه الحوادث ان توقف على وجود حركة وتلك على أخرى لزم اجتماع الحركات التى لانهاية لها المترتبة وضعا وطبعا وهو محال وان توقف على عدمها بعد وجودها كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذ الحادث فيلزم من دوامه دوامه.الثالث الاجسام لاتخلو عن الحوادث وكل مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث والاول بين والثانى مبرهن فى الباب الاول من الكتاب الثانى .احتج المخالف بوجوه الاول انها لو كانت محدثة لكان تخصيص احداثها بالوقت المعين بلا مخصص وهو محال.الثانى ان كل حادث فله مادة فالمادة قديمة دفعا للتسلسل وهى لاتخلوا عن الصورة والصورة أيضا قديمة فالجسم قديم.الثالث الزمان قديم والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لاتتحقق الا بزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان •

هذا خلف وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون الجسم قديما. وأجيب
عن الاول بأن المخصص هو الارادة • وعن الثانى والثالث بأن مقدماتها
غير مسلمة ولا مبرهنة • واعلم أن صحة الفناء عليها متفرعة على حدوثها •
والكرامية وان اعترفوا بحدوثها • قالوا انها أبدية اذ لو عدمت فعدمها
اما أن يكون باعدام فاعل أو بطريان ضد أو بزوال شرط والكل محال •
وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا • الخامس في تناهى الاجسام
الابعاد الموجودة متناهية سواء فرضت فى خلاء أو ملأ خلافا للهند • لنا
انا لو فرضنا خطا غير متناه وخطا متناهيا موازيا للاول فاذا مال الى
المسامتة فلا بد من النقطة تكون اول نقطة المسامتة ويكون الخط منقطعا
بها والا لكان أول المسامتة مع مافوقها فيكون غير المتناهى متناهيا هذا
خلف واحتجوا بأن كل جسم فما وراءه متميز مشار اليه حسا لان ما يلى
جنوبه غير ما يلى شماله وكل ما كان كذلك فهو موجود جسم أو جسمانى
فثبت أن ماوراء كل جسم جسم آخر لا الى نهاية • ومنع بأن التميز
وهم محض ليس بثبت ﴿ الفصل الثانى فى المفارقات وفيه مباحث ﴾ الاول
فى أقسامها الجواهر الغائبة اما أن تكون مؤثرة في الاجسام أو مدبرة
اياها اولا مؤثرة ولا مدبرة والاول هم العقول والملأ الاعلى والثانى
ينقسم الى علوية تدبر الاجرام العلوية وهى النفوس الفلكية والملائكة
السماوية وسفلية تدبر عالم العناصر وهى اما أن تكون مدبرة للبسائط
وأنواع الكائنات وهم يسمون ملائكة الارض واليهم أشار صاحب

الوحى صلوات الله عليه وقال جانى ملك البحار وملك الجبال وملك الامطار وملك الارزاق واما أن تكون مدبرة للأشخاص الجزئية وتسمى نفوسا أرضية • والثالث ينقسم الى خير بالذات وهم الملائكة الكروبيون وشرير بالذات وهم الشياطين ومستعد للخير والشر وهم الجن • وظاهر كلام الحكماء أن الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة عن الابدان وأكثر المتكلمين لما أنكروا الجواهر المجردة قالوا الملائكة والجن والشياطين أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة هذا مااستنبطته من فوائد الانبياء والتقطته من فرائد الحكماء وأحاطة العقل بها من طريق الاستدلال لعلها من قبيل المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو • الثانى فى العقول قال الحكماء هم أعظم الملائكة وأول المبدعات كما روى عنه عليه السلام أول ماخلق الله تعالى العقل وأقوى مااستدلوا به عليه وجهان . الاول ان الموجد القريب للافلاك ليس البارى تعالى فانه واحد والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم آخر لانه ان أحاط بها لتقدم وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء فيكون الخلاء ممكنا لذاته وهو محال وان أحاطت به لزم كون الخسيس علة للشريف ولان الجسم انما يؤثر في قابل له وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر فى الهيولى ولا فى الصورة اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الهيولى فلا يؤثر فى الجسم ولا مايتوقف فعله على الجسم فالموجد لها جوهر مجرد يستغنى عن الاداة وهو العقل

الثانى الصادر من الله تعالى أولا ليس العرض لانه لايتقدم على الجوهر والصادر أولا علة لما عداه من الممكنات ولا جسما لانه لايكون علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا صورة والا لتقدم احداهما على الاخرى ولان الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد عن الهيولى فلا يصدر الهيولى عنها ولا مايتوقف فعله على جسم فهو عقل وله وجود من المبدء الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك سببا لعقل آخر ونفس وفلك ويصدر من العقل الثانى على هذا الوجه عقل ثالث وفلك آخر ونفسه وهلم جرا الى العقل • العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح لقوله تعالى يوم يقوم الروح المؤثر فى عالم العناصر المفيض لارواح البشر والقلم يشبه أن يكون العقل الاول لقوله عليه السلام أول ماخلق الله تعالى القلم فقال أكتب فقال ما أكتب فقال القدر ما كان وما هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق الثانى ويشبه أن يكون العرش أو متصلا به لقوله عليه السلام مامن مخلوق الا وصورته تحت العرش . فرع . لما كانت العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة أنواعها في أشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من مذاهبهم ان مقابل هذه الامور لايكون الا لماله مادة وكانت عاقلة لذواتها ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات لما سيأتى تقريرها . الثالث فى النفوس الفلكية احتجوا بأن حركات الافلاك غير طبيعية والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع ولا قسرية لان القسر انما يكون

على خلاف الطبع ويكون على موافقة القاسر فى الجهة والسرعة والبطؤ فهى أذن ارادية فالها محركات مدركة اما متخيلة واما عاقلة والاول باطل لان التخيل الصرف لايتبعه حركات دائمة باقية على نظام واحد فهى أذن عاقلة وكل عاقل مجرد لما سنذكره فثبت ان محركات الافلاك جواهر مجردة عاقلة وليست هى المبادي القريبة للتحريك فان الحركات الجزئية منبعثة عن ارادات جزئية تابعة لادراكات جزئية لاتكون للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على ابداننا وتسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عارية عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب اذ المقصود منها جلب النافع ودفع المضار وهما محالان عليها . الرابع في تجرد النفوس الناطقة وهو مذهب الحكماء وحجة الاسلام منا ويدل عليه العقل والنقل أما العقل فمن وجوه الاول أن العلم بالله وبسائر البسائط لاينقسم والا فجزؤه ان كان علما به كان الجزء مساويا لكله وهو محال وان لم يكن فالمجموع أن لم يستلزم زائدا فكذلك وان استلزم فيعود الكلام عليه ويتسلسل فمحله غير منقسم وكل جسم وجسمانى منقسم فمحل العلوم ليس بجسم ولا جسمانى ونوقض بالنقطة والوحدة وانقسام الجسم الى مايساويه في الجسمية . الثانى العاقل قد يدرك السواد والبياض فلو كان جسما أو جسمانياً لزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد • ومنع بأن صورة السواد والبياض العقليين لاتضاد بينهما • ونوقض بتصوره هذا

السواد وهذا البياض. الثالث لو كان العاقل جسما أو حالا فيه لزم تعقله دائماً ولا تعقله دائماً لان الصورة الحالة في مادة ذلك العضو ان كفت في تعقله لزم تعقله دائماً وان لم تكف امتنع تعقله دائما لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة واللازم باطل فالملزوم مثله وهو ضعيف لان الصورة العقلية عرض فلا تماثل الجوهر وأيضا هي حالة في القوة الحالة في العضو والصورة الخارجية حالة في مادته ولا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع . الرابع القوة العاقلة تقوي على معقولات غير متناهية لانها تقدر على ادراك الاعداد والاشكال التي لانهاية لها ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الحشر • واعترض بأن عدم تناهي المعقولات ان عنيتم به ان العاقلة لاتنتهي الى معقول الا وهي تقوي على تعقل معقول آخر فالقوة الخيالية كذلك وان عنيتم به انها تستحضر معقولات لانهاية لها دفعة فهو ممنوع • الخامس الادراكات الكلية ان حلت في جسم اختصت بمقدار وشكل ووضع تبعاً لمحالها فلا تكون صوراً مجردة كلية . واعترض عليه بأن كلية الصورة عبارة عن انطباقها على كل واحد من الاشخاص اذا أخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها عرائها عن العوارض الخارجية ولا يقدح في ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل والا لاشترك الالزام بأن نقول الادراك الكلي أيضا حال في نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال • وأما النقل فمن وجوه الاول قوله تعالى

ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم الآية ولا شك ان البدن ميت فالحي شيء آخر مغاير له وهو النفس • الثاني قوله تعالى النار يعرضون عليها والمعروض عليه ليس البدن الميت فان تعذيب الجماد محال • الثالث قوله تعالى ياأيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب فالنفس غير البدن • الرابع انه تعالى لما بين كيفية تكوين البدن وذكر مايعتوره من الاطوار قال ثم انشاناه خلقا آخر وعنى به الروح فدل ذلك على ان الروح غير البدن • الخامس قوله عليه السلام اذا حمل الميت على نعشه ترفرفت روحه فوق نعشه ويقول ياأهلي وياولدي لاتلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن غير حله ثم تركته لغيري والتبعة على فاحذروا مثل ماحل بي فالمترفرف غير المترفرف فوقه • واعلم ان هذه النصوص تدل على المغايرة بينهما لا على تجردها واختلف المنكرون له فقال ابن الراوندي انه جزؤ لايتجزأ في القلب. وقال النظام انها أجسام لطيفة سارية في البدن. وقيل قوة في الدماغ وقيل في القلب وقيل ثلاث قوى احداها في الدماغ وهي النفس الناطقة الحكيمة • والثانية في القلب وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية • والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية والشهوانية • وقيل الاخلاط. وقيل المزاج • الخامس في حدوث النفس المليون لما أثبتوا ان ماسوى الواحد الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها الا أن قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روي

في الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بألفى عام . ومنعه الآخرون لقوله تعالى ثم أنشأناه خلقاً آخر . وخالف ارسطو من قبله وشرط حدوثها بحدوث البدن . واحتج بأن النفوس متحدة بالنوع والا لكانت مركبة لاشتراكها فى كونها نفسا فكانت جسماً لان كل مركب جسم فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة لان تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا تتعدد قبله . ثم اذا تعلقت أن بقيت واحدة لزم أن يعلم كل أحد ماعلمه الآخر . وان لم تبق كانت منقسمة والمجرد لاينقسم . فقيل عليه المفهوم من كونه نفسا كونه مدبرا وهو عرضى لايلزم التركيب من الشركة فيه وان سلم فلا نسلم ان كل مركب جسم كيف والمجردات بأسرها متشاركة في الجوهر ومتخالفة بالنوع وان سلم الاتحاد بالنوع . فلم لايجوز أن يتعدد قبل هذه الابدان بتعدد أبدان أخر . وعمدتكم الوثقى في بطلان التناسخ مبنى على حدوث النفس وهى ان البدن اذا استكمل فاض عليه نفس لعموم الفيض ووجود الشرط فلا يتصل به أخرى لان كل واحد يجد نفسه واحد الاثنين . فاثبات الحدوث به دور . السادس فى كيفية تعلق النفس بالبدن وتصرفها فيه قال الحكماء النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق . وسبب تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسيتين والعقليتين عليه وهى تتعلق أولا بالروح المنبعث عن القلب المتكون من ألطف أجزاء الاغذية فتفيض من النفس الناطقة

عليه قوة تسري بسريانه الى أجزاء البدن واعماقه فتسير فى كل عضو قوى تليق به ويكمل بها نفعه بلذن الحكيم العليم وهى بأسرها تنقسم الى مدركة ومحركة والمدركة الى ظاهرة وباطنة وهى المشاعر الخمس الاول البصر وادراكه بانعكاس صورة من المرئىّ الى الحدقة وانطباعها فى جزء منها يكون زواية مخروط مفروض قاعدته سطح المرئىّ ولذلك يرى القريب أعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع مخروط يخرج منها الى المرئى ومنع بأنه لو كان كذلك لتشوش الابصار بهبوب الرياح فلا ترى المقابل وترى غيره . الثانى السمع وسبب ادراكه وصول الهواء المتموّج الى الصماخ وهو قوة مستودعة فى مقعره • الثالث الشم وهو فى الزائدتين هما فى مقدم الدماغ ويدرك الروائح بوصول الهواء المتكيف بها اليه وقيل بوصول الهواء المختلط بجزء يتحلل من ذى الرائحة ومنع بأن القدر اليسير من المسك لايتحلل منه على الدوام ماينتشر الى مواضع يصل اليها الرائحة • الرابع الذوق وهو منبث في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق ووصوله الى العصب • الخامس اللمس وهو منبث فى جميع جلد البدن وادراكه بالمماسة والاتصال بالملموس • أما الباطنة فخمس الاول الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات بأسرها فانا نحكم على هذا بأنه أبيض طيب الرائحة حلو والحاكم لامحالة يحضره المحكوم به وعليه فلا بد من قوة تدركها جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ • الثانية

الخيال وهى قوة تحفظ تلك الصورفان الادراك غير الحفظ ومحله مؤخر هذا البطن • الثالث الواهمة وهى قوة تدرك المعانى الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير • الرابع الحافظة وهى قوة تحفظ مايدرك الوهم ومحلها مؤخر هذا البطن • الخامس المتصرفة التى تحلل وتركب الصور والمعانى وتسمى مفكرة ان استعملها العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها الدودة التى في وسط الدماغ والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع اختلال الفعل بخللها فالمدرك للجزئيات أولا هذه والنفس انما تدرك بواسطة تلك القوي وانطباع صورها فيها لانالوتصورنا مربعا بجنحاين بمين وتصورت النفس به يلزم تغاير محل الجناحين وانقسام النفس وهو محال • وأما المحركة فتنقسم الى اختيارية وطبيعية فالاولى الى باعثة تحث على جلب النفع وتسمى بالقوة الشهوانية أوعلى دفع الضرر وتسمى القوة الغضبية والى فاعلة تسمى محركة تحرك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها وهى المبدء القريب للحركة • وأما القوة الطبيعية فهى اما تحفظ الشخص أو تحفظ النوع والاولى قسمان الاول الغاذية وهى التى تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذى ليخلف بدل مايتحلل الثانى النامية وهى التى تزيد فى أقطار البدن على تناسب طبيعى الى غاية النشو والثانية قسمان الاول المولدة تفسد جزأ من الغذاء بعد الهضم ليصيرمادة شخص آخر الثانى المصورة وهى التى تحيل تلك المادة فى الرحم وتفيد الصور والقوى

وتخدم القوي الاربع اربع آخر الأول الجاذبة وهي التي تجلب المحتاج اليه الثاني الهاضمة وهي التي تصير الغذاء الى مايصلح أن يكون جزأ من المتغذي بالفعل ولها اربع مراتب الاول عند المضغ والثاني في المعدة وهو أن يصير الغذاء كماء الكشك الثخين ويسمى كيلوسا الثالث في الكبد وهي أن يصير الكيلوس اخلاطا وهي الدم والصفراء والسوداء والبلغم والرابع في الاعضاء والماسكة تمسك المجذوب ريثما الى أن تفعل فيه الهاضمة والدافعة وهي التي تدفع الفضل والمهيء لعضو آخر اليه.

(السابع في بقاء النفس) النفس لاتفنى بفناء البدن لما سبق من النصوص. احتج الحكماء بأن النفس غير مادي وكل مايقبل العدم فهو مادى فالنفس لاتقبل العدم وقد سبق القول في مقدمتيه تقريرا واعتراضا ثم قالوا لها بعد البدن سعادة وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله تعالى ووجوب وجوده وفيضان جوده وتقدس ذاته عن النقائص وكانت نقية عن الهيئات البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية التذت بوجدانها نفسها كاملة شريفة منخرطة في سلك المجردات المقدسة والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة معتقدة للاباطيل تألمت بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف الحقيقة ويأسها عن حصولها خالدة ومخلدة وتمنت العود الى الدنيا واكتساب المعالم وان اكتسبت من البدن هيئات ذميمة وأخلاقا ذميمة عذبت لميلانها اليها وتعذر حصولها لها مدة بحسب رسوخها ودوامها منها حتى يزول جعلنا الله من السعداء الابرار وبعثنا في زمرة الاخيار والسلام على من اتبع الهدى

﴿ الكتاب الثانى في الالهيات ﴾

وفيه ثلاثة أبواب الباب الاول في ذاته تعالى وفيــه فصول الاول في العلم به · وفيه مباحث · الاول فى ابطال الدور والتسلسل أما الدور فلان صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود الأثر فلو أثر الشيء فى مؤثره السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال اما التسلسل فيدل على بطلانه وجهان الاول انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فلنفرض جملتين احداهما من معلوم معين والاخرى من المعلول الذى قبله وتسلسلتا الى غير النهاية فان اسـتغرقت الثانية الاولى بالتطبيق من الطرف المتناهى يكون الناقص مثل الزائد وان لم تستغرق يلزم انقطاعها والاولى تزيد عليها بمرتبة فتكون أيضا متناهية الثانى مجموع الممكنات المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب وذلك السبب ليس نفسه ولا الداخل فيه لانه لايكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون علة مستقلة للمجموع فهو أمر خارج عنه والخارج عن كل الممكنات لايكون ممكنا · لايقال المؤثر فيه هو الآحاد التى لانهاية لهــا لانه ان أريد بالمؤثر الـكل من حيث هو الـكل فهو نفس المجموع وان أريد به أن المؤثر كل واحــد لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على أثر واحد وهو محال فكان المؤثر داخلا وقد أبطلناه · الثانى في الـــبرهان على وجود واجب الوجود ويدل على وجوده وجهان · الاول انه لاشك فى وجود حادث وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوما

تارة وموجودا أخرى وكل ممكن فله سبب وذلك لابدوأن يكون واجبا أو منتهيا اليه لاستحالة الدور أو التسلسل • الثانى لاشك فى وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا كان له سبب واجب ابتداء أو بواسطة ولا يعارض بأنه لو كان واجبا لزاد وجوده لما مر في صدر الكتاب فيحتاج الى ذاته فيكون له سبب ملاق أو مباين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده أو امكانه لما بينا أن ذاته من حيث هى توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه • الثالث فى معرفة ذاته مذهب الحكماء ان الطاقة البشرية لاتفى لمعرفة ذاته لانه غير متصور بالبداعة ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه ولذلك لما سئل عنه موسى أجاب بذكر خواصه وصفاته فنسب الى الجنون فذكر صفات أبين وقال ان كنتم تعقلون والرسم لايفيد الحقيقة • وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر وألزمهم بأن حقيقته تعالى هو الوجود المجرد عندهم وهو معلوم (الفصل الثانى فى التنزيهات وفيه مباحث) الاول أن حقيقته لاتماثل غيره والا فالموجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وان كان غيره فان كان ملاقيا عاد الكلام اليه ولزم التسلسل وان كان مباينا كان الواجب محتاجا فى هويته الى سبب منفصل فكان ممكنا لايقال الصفة المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به كالفصل والعلة لانها معلولة الذات فلا تقتضى تعين العلة كالجنس والمعلول ولو جاز ذلك لجاز أن يتنافى لوازم الامثال • وقال قدماء المتكلمين ذاته يساوى سائر

الذوات في كونه ذاتا اذ المعنى به مايصح أن يعلم ويخبر عنه وهو مشترك وأيضا الوجود الدالة على اشتراك الوجود تدل على اشتراك الذات ويخالفه بوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة عند ابى هاشم • قلنا فلعل مفهوم الذات هو أمر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لايستلزم اشتراك المعروضات وتماثلها وقال الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك لوجودنا ويتميز عن وجودنا بتجرده وعدم العروض لغيره وقد سبق القول فيه .الثانى في نفى الجسمية والجهة عنه خلافا للكرامية والمشبهة لنا انه لو كان فى جهة وفي حيز فاما أن ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف أو لا ينقسم فيكون جزأ لا يتجزأ وهو محال بالاتفاق ولا انه تعالى لو كان في حيز وفي جهة لكان متناهى القدر لما سبق وكان محتاجا فى تقدره الى مخصص ومرجح وهو محال واحتجوا بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقل شاهدة بأن كل موجودين لابد أن يكون أحدهما ساريا فى آخر كالجوهر والعرض أو مباينا عنه فى الجهة كالسماء والارض والله سبحانه ليس محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه فى الجهة .الثانى أن الجسم يقتضى الحيز والجهة لكونه قائما بنفسه والله سبحانه وتعالى يشاركه فى ذلك وأما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة.وأجيب عن الاول بمنع الحصر وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء وعن الثانى بأن

الجسم يقتضيها بحقيقته المخصوصة وعن الآيات بانها لاتعارض القواطع العقلية التي لاتقبل التأويل فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف أو تؤول كما ذكر في المطولات • الثالث في نفي الاتحاد والحلول أما الاول فلانه تعالى لو اتحد بغيره فان بقيا موجودين فهما بعد اثنان لاواحد والا لم يتحدا بل عدما ووجد ثالث أو عدم احدهما وبقي الآخر وأما الثاني فلان المعقول منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب فحكي القول بهما عن النصارى وجمع من المتصوفة فان أرادوا ماذكرناه بان فساده وان أرادوا غيره فلا بد من تصوره أولا ليتأتى التصديق به اثباتا أو نفيا . الرابع في نفي قيام الحوادث بذاته أعلم ان صفات الباري تعالى تنقسم الى اضافات لاوجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة ومتبدلة والى أمور حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهي قديمة لاتتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية • لنا وجوه الاول أن تغير صفاته يوجب انفعال ذاته وهو محال. الثاني ان كل مايصح اتصافه به فهو صفة كمال وفاقا فلو خلا عنها كان ناقصا وهو محال. الثالث لو صح اتصافه بحدث لصح اتصافه به ازلا اذلو قبل ذاته صفة محدثة لكان ذلك القبول من لوازم ذاته أو منتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا ينفك عنه وصحة الاتصاف متوقفة على صحته وجود الصفة توقف النسبة على المنسوب اليه فيصح وجود الحادث أزلا وهو محال فثبت بهذا ان كل أزلي لايتصف بالحوادث وينعكس بعكس النقيض الى

ان كل ماهو متصف بالحوادث لايكون أزليا . الرابع المقتضي للصفة الحادثة ان كانت ذاته أو شيأ من لوازم ذاته لزم ترجيح أحد الجائزين بلامرجح وان كان وصفا آخر محدثا لزم التسلسل وان كان شيأ غير ذلك كان الواجب مفتقرا فى صفته الى منفصل والكل محال. ولقائل أن يقول انه تعالى لاينفعل عن غيره لكن لم لايجوز ان تقتضى ذاته تعالى صفات متعاقبة كل واحدة منها مشروطة بانقراض الاخرى أو مختصة لوقت وحال لتعلق الارادة بها وخلف لما زال فيكون الكمال مطردا وامكان الاتصاف بها لما توقف على امكانها لم يكن قبل امكانها • واحتجوا بأنه تعالى لم يكن فاعل العالم ثم صار فاعلا وبأن الصفات القديمة يصح قيامها به تعالى لمطلق كونها صفات ومعانى لان القدم عدمى لايصلح أن يكون جزأ من المقتضى والحوادث تشاركها في ذلك فيصح قيامها بذاته تعالى • وأجيب بأن التغير في الاضافة والتعلق لافى الصفة والمصحح لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة أو لعل القدم شرط أو الحدوث مانع • الخامس في نفى الاعراض المحسوسة عنه تعالى اجمع العقلاء على انه سبحانه وتعالى غير موصوف بشئ من الالوان والطعوم والروائح ولا يلتذ باللذات الحسية فانها تابعة للمزاج وأما اللذة العقلية فقد جوزها الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا فرح به ولا شك ان كماله أعظم الكمالات فلا بعد من أن يلتذ به ﴿الفصل الثالث فى التوحيد﴾ احتج الحكماء بأن وجوب الوجود نفس ذاته فلو شارك فيه غيره امتاز عنه بالتعين ويلزم التركيب.

والمتكلمون بأنا لو فرضنا الهين لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما فلا يوجد شيء منهما لاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد وأيضا فان اراد أحدهما حركة جسم فان أمكن للآخر ارادة سكونه فانفرض وحينئذ اما أن يحصل مرادهما أولا يحصل مراد كل واحد منهما وكلاهما محال أو يحصل مراد أحدهما وحده فيلزم عجز الآخر وان لم يمكن فيكون المانع ارادة الآخر ويلزم عجزه والعاجز لا يكون إلهـا ويجوز التمسك فيه بالدلائل النقلية لعدم توقفها عليه ﴿الباب الثانى فى صفاته تعالى وفيه فصلان) الفصل الاول فى الصفات التي يتوقف عليها أفعاله وفيه مباحث • الاول في القدرة • اتفق المتكلمون على انه تعالى قادر لانه لو كان موجبا بالذات ولم يتوقف تأثيره على شرط حادث لزم قدم العالم وان توقف فاما أن يتوقف على وجوده فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لانهاية لها وهو محال أو على ارتفاعه فيلزم حوادث متعاقبة لا اول لها وهو أيضا محال لان جملة ماحدث الى زمان الطوفان اذا طبقت بما مضى الى يومنا فان لم يكن فى الثانى ما لا يكون بأزائه فى الاول شيء يساوى الزائد الناقص وان كان انقطع الاول والثانى انما زاد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا قيل تخلف عنه العالم لامتناع وجوده أزلا قلنا وجوده سا كنا من الموجب لم يكن ممتنعا سلمناه لكن كان من الممكن أن يتقدم وجوده قيل الجملتان غير موجودتين فلا يوصفان بالزيادة والنقصان ونوقض بالزمان قيل لم لا يجوز أن يكون موجد العالم

وسطا مختارا قلنا لان كل ماسوي الواجب ممكن وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل مفتقر محدث لان تأثير المؤثر فيه بالايجاد لايجوز أن يكون حالة البقاء لاستحالة ايجاد الموجد فبقى إما أن يكون حال الحدوث أو حال العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر احتج المخالف بوجوه الاول أن المؤثر فى العالم ان استجمع الشرائط وجب الأثر والا لكان فعله تارة وتركه أخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع امتنع • وأجيب بأن القادر يرجح احد مقدوريه على الآخر كما أن الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين من كل الوجوه والهارب من السبع يسلك أحد السبلين بلا مرجح وليس ذلك كحدوث الحادث بلا سبب أصلا فان البديهة شاهدة بالفرق بينهما وبأن المؤثر استجمع الشرائط الممكنة ووجود الفعل موقوف على تعلق الارادة • الثانى ان اقتدار القادر نسبة فيتوقف على تميز المقدور فى نفسه المتوقف على ثبوته فيلزم الدور . ونوقض بالايجاب ثم أجيب بأن التميز فى علم القادر لافى الخارج. الثالث المقدور لايخلو من وجود أو عدم والحاصل واجب والمقابل له ممتنع فانتفت الممكنة وأجيب بأن الممكنة حاصلة فى الحال من الايجاد فى الاستقبال أو حاصلة فى الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات الى ماهو عليه • الرابع الترك نفى محض وعدم مستمر فلا يكون مقدوراً أو فعلا • وأجيب بأن القادر هو الذى يصح منه أن يفعل وأن لا يفعل لاان يفعل الترك • فرع أنه تعالى قادر على كل الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته ونسبته الى الكل على السواء

والمصحح للمقدورية هو الامكان المشترك بين الجميع • وقالت الفلاسفة أنه تعالى واحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق القول عليه • وقال المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب لما نشاهد من أن تغيرات الاحوال مترتبة على تغيرات أحوال الكواكب • وأجيب بأن الدوران لا يقطع بالعلية لتخلفها عنه فى المضافين وجزء العلة وشرطها ولازمها • وقالت الثنوية انه لا يقدر على الشر والا لكان شريرا والتزم • وقال النظام انه تعالى لا يقدر على القبيح لانه يدل على الجهل أو الحاجة وجوابه انه لا قبيح بالنسبة اليه وان سلم فالمانع حاصل لا ان القدرة زائلة • وقال البلخى انه لا يقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة أو سفه أو عبث وأجيب بأن هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العباد • وقال أبو على وابنه انه تعالى لا يقدر على نفس مقدور العباد والا لو أراده وكرهه العبد لزم وقوعه ولا وقوعه للداعى والصادق وأجيب بأن المكروه لا يقع اذا لم يتعلق به ارادة أخرى • الثانى انه تعالى عالم ويدل عليه وجوه • الاول انه مختار فيمتنع توجه قصده الى ما ليس بمعلوم • الثانى ان من تأمل أحوال المخلوقات وتفكر فى تشريح الاعضاء ومنافعها وهيئة الافلاك والكواكب وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها • وما يرى من عجائب أحوال الحيوانات فمن اقدار الله تعالى اياه والهامه بها • الثالث ان ذاته تعالى هوية مجردة حاضرة له فيكون عالما به اذ العلم حضور الماهية المجردة وهى مبدأ جميع الموجودات والعالم بالمبدأ عالم بذويه لان من علم ذاته علم كونه

مبدأ لغيره وذلك يتضمن العلم به فيكون عالما بالجميع • الرابع انه تعالى
مجرد وكل مجرد يجب أن يعقل ذاته وسائر المجردات لانه يصح أن يعقل
وكل مايصح أن يعقل يمكن أن يعقل مع غيره فتكون حقيقته مقارنة له اذ
التعقل يستدعي حضور ماهية في العاقل وصحة المقارنة لايشترط فيها كونها
في العقل لانه مقارنتها للعقل والشيء لايكون شرط نفسه فيصح اقتران
ماهيته الموجودة فى الخارج بالماهيات المعقولة ولامعنى للتعقل الاذلك وكل
من يعقل غيره أمكنه أن يعقل كونه عاقلا له وذلك يتضمن كونه عاقلا
لذاته وكل مايصح للمجرد وجب حصوله اذ القوة من لواحق المادة
لاسيما فى حق الله تعالى فانه واجب الوجود من جميع جهاته والوجهان
الاخيران معتمد الحكماء وفيهما نظر • احتج المخالف بوجوه الاول انه
لو عقل شيأ عقل ذاته لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول النسبة
بين الشيء ونفسه وحصول الشيء فى نفسه • ونوقض بتصور الانسان نفسه
ثم أجيب عنه بأن علمه بنفسه صفة قائمة به متعلقة بذاته تعلقاً خاصا • الثانى
ان علمه لايكون ذاته لما سنذكره فهو صفة قائمة بذاته لازمة له فيكون ذاته
قابلا وفاعلا معاً وقد سبق الجواب عنه • الثالث لو كان العلم صفة الكمال
لكان الموصوف به تعالى ناقصا لذاته ومستكملا بغيره وان لم تكن لزم
تنزيهه عنه اجماعاً • وأجيب بأن كمالها بكونها صفة ذاته لا كمال ذاته من
حيث انه متصف بها • فرعان. الاول انه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي لان
الموجب لعالميته ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء فلما أوجب كونه

عالماً بالبعض أوجب كونه عالماً بالباقى • وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلى
اذ لو علمها جزئيا فعند تغير المعلوم يلزم الجهل أو التغير فى صفاته • قلنا
تغير الاضافة والتعلق دون العلم وقيل لا يعلم مالا يتناهى لانه ليس بمتميز
والمعلوم متميز ولانه يستلزم علوما لا نهاية لها • قلنا العلوم كل واحد منها
والعلم القائم بذاته صفة واحدة واللا نهاية فى التعلق والمتعلق • الثانى انه
تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا لجمهور المعتزلة وغير متحد به خلافا
للمشائين وكذا قدرته • لنا البديهة تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته
عالم قادر وأيضا العلم اما اضافة مخصوصة وهى التى سماها الحيائيان عالمية
أو صفة تقتضى تلك الاضافة وهى مذهب أكثر أصحابنا أو صور المعلومات
القائمة بأنفسها وهى المثل الافلاطونية أو بذاته تعالى كما هو مذهب جمهور
الحكماء وأياما كان فهو غير ذاته وفساد الاتحاد قد سبق ذكره • احتجوا
بوجوه الاول لو قامت بذاته لكانت ذاته مقتضيا لها فيكون قابلا وفاعلا
معاً وهو محال • قلنا سبق جوابه • الثانى لو قام بذاته صفة وكانت قديمة لزم
كثرة القدماء والقول بها كفر بالاجماع ألا ترى انه تعالى كفر النصارى
بتثليثهم وهو اثباتهم الاقانيم الثلاثة التى هى الوجود والعلم والحياة فما ظنك
بمن أثبت ثمانية أو تسعة ولزم التركيب فى ذاته لانه يشارك الصفة فى قدمه
ويتميز عنه بخصوصية وان كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته • وأجيب
بأن القول بالذات القديمة كفر دون القول بالصفات القديمة والنصارى
وان سموا ما أثبتوه صفات الا أنهم قائلون بكونها ذوات فى الحقيقة لانهم

قالوا بانتقال أقنوم الكلمة أعنى العلم الى بدن عيسى عليه السلام والمستقل بالانتقال هو الذات والقدم عدمى فلا يلزم التركيب من الاشتراك فيه الثالث عالمية الله تعالى وقادريته واجبة فلا تعلل بعلم وقدرة • وأجيب بأن العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له لا بذاتها ليمتنع التعليل وكذا القادرية • الرابع لو زاد علمه وقدرته لاحتاج فى أن يعلم ويقدر الى الغير وهو محال • وأجيب بأن ذاته تعالى اقتضى صفتين موجبتين للتعلقات العلمية والايجادية فان أردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالته وان أردتم غيره فبينوه • الثالث في الحياة . اتفق الجمهور على أنه تعالى حى لكنهم اختلفوا فى المعنى فذهب الحكماء وأبو الحسين الى أن حياته عبارة عن صحة اتصافه بالعلم والقدرة . وذهب الباقون الى انها عبارة عن صفة تقتضى هذه الصحة ويدل عليها انها لو لم تكن كذلك لكان اختصاصه تعالى بتلك الصحة ترجيحا بلا مرجح • وينتقض باتصافه تعالى بتلك الصفة • ويندفع بأن ذاته المخصوصة كاف فى التخصيص والاقتضا • الرابع فى الارادة توافق الجمهور على انه مريد وتنازعوا فى معنى ارادته فقال الحكماء هى علمه بأنه كيف ينبغى أن يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل ويسمونه عناية • وفسرها أبو الحسين بعلمه بما فى الفعل من المصلحة الداعية الى الايجاد • والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره والكعبى بعلمه تعالى فى أفعال نفسه وبأمره تعالى فى أفعال غيره • وقال أصحابنا وأبو على وأبو هاشم والقاضى عبد الجبار انها صفة زائدة مغايرة

للعلم والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته على بعض لنا أن تخصيص بعض المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتأخير لابد من مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة فان نسبتها الى الجميع على وتيرة واحدة فلا تخصص ولان شأنها التأثير والايجاد والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من حيث هو مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح. لا يقال امكان وجود كل حادث مخصوص بوقت معين أو وجوده مشروط باتصال فلكي أو علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت أو بما في حدوثه فيه من المصلحة يرجحه لان خلاف المعلوم والا صلح محال. لانا نقول الممتنع لا يصير ممكنا والكلام في تلك الاتصالات والحركات والاوضاع أيضا فان الافلاك لبساطتها كما أمكن أن تتحرك على هذا الوجه أمكن أن تتحرك على خلافه وان تتحرك بحيث يصير المنطقة دائرة أخرى وأن تكون الكواكب في جانب غير ما هي فيه والعلم بأن الشيء سيوجد انما يتعلق به اذا كان هو بحيث سيوجد فالحيثية سابقة على العلم فلا تكون منه وأما رعاية الاصلح فغير واجب على ما سنذكره. احتج المخالف بأن الارادة لو تعلقت لغرض لكان البارى تعالى ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال. وأجيب بأن تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها. فرع ارادته غير محدثة. وقالت المعتزلة ارادته قائمة بذاتها حادثة لا في محل. وقالت الكرامية هي صفة حادثة في ذاته تعالى. لنا وجهان الاول ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة به فلو كانت ارادته محدثة احتاجت

الى ارادة أخرى ولزم التسلسل. الثانى قيام الصفة بنفسها غير معقول ومع ذلك كان اختصاص ذاته بها تخصيصا بلا مخصص لان نسبتها الى جميع الذوات على السواء وكونها لا في محل مفهوم سلبي لا يصلح أن يكون مخصصا وقيام الصفة الحادثة بذاته ممتنع لما سبق (الفصل الثانى في سائر الصفات وفيه مباحث) الاول السمع والبصر دلت الحجج السمعية على انه تعالى سميع بصير وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها فيجب الاقرار بها لاعلى معنى انه تعالى عالم بالمسموعات والمبصرات فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات حال حدوثهما وهو المعنى بكونه سميعا بصيرا . واستدل بأن الحيّ ان لم يتصف بهما كان ناقصا وهو اقناعى لانه متوقف على ان كل حيّ يصح أن يتصف بهما وان عدم اتصاف الحيّ بهما نقص وللمخالف ان يمنعهما . احتج المخالف بوجهين الاول ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر وهو باطل عندكم وان كانا محدثين كان ذاته محل الحوادث وهو محال . وأجيب عنه بأنهما صفتان قديمتان تستعدان للادراك وهو تعلقهما بالمسموع والمبصر عند وجودهما . الثانى السمع والبصر تأثر الحاسة أو ادراك مشروط به وهما على الله تعالى محال . وأجيب بمنع الصغرى . الثانى فى الكلام . تواتر اجماع الانبياء عليهم السلام واتفاقهم على انه تعالى متكلم وثبوت نبوتهم غير متوقف على كلامه تعالى فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت يقومان بذاته تعالى خلافا للحنابلة والكرامية أو بغيره خلافا للمعتزلة بل هو المعنى القائم بالنفس

المعبر عنه بالعبارات المختلفه المتغسيرة المغاير للعلم والارادة لانه تعالى قد يخالفهما فانه تعالى أمر أبالهب بالايمان مع علمه تعالى بأنه لايؤمن وامتناع ارادته بما يخالف علمه والاطناب فى ذلك قليل الجدوي فان كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقول • فرع على انه تعالى متكلم خبر الله تعالى صدق فان الكذب نقص والنقص على الله تعالى محال الثالث في البقاء ذهب الشيخ الى انه باق ببقاء قائم بذاته ونفاه القاضى وامام الحرمين والامام. واحتجوا بان البقاء لو كان موجودا لكان باقيا ببقاء آخر ولزم التسلسل وبان كونه باقيا لو كان ببقاء قائم به لكان واجب الوجود لذاته واجبا بالغير. هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء حال حدوثه لايكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل والتغير ليس فى ذاته ولا في عدم. ونوقض بالحدوث. واعلم ان المعقول من بقاء البارى تعالى امتناع عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده لزمانين فصاعدا وقد عرفت ان الامتناع ومقارنة الزمان من المعانى المعقولة التى لاوجودلها فى الخارج. الرابع في صفات أخر أثبتها الشيخ وهى الاستواء واليد والوجه والعين للظواهر الواردة بذكرها وأولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء الاستيلاء وباليد القدرة وبالوجه الوجود وبالعين البصر والاولى اتباع السلف في الايمان بها والرد الى الله تعالى الخامس في التكوين قالت الحنفية التكوين صفة قديمة تغاير القدرة لان متعلق القدرة قد لايوجد أصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة متعلقة بامكان الشيء والتكوين بوجوده. قلنا الامكان بالذات فلا يكون بالقد

والتكوين هو التعلق الحالي ولذلك يترتب عليه الوجود كما قال الله تعالى انما أمره اذا أراد شيأ أن يقول له كن فيكون . السادس في انه تعالى يصح ان يرى في الآخرة بمعنى انه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئى خلافا للمعتزلة من غير ارتسام أو اتصال شعاع به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية أما الاول فيدل عليه وجوه سمعية أربعة الاول ان موسى عليه السلام سأل الرؤية فلو استحال لكان سؤاله جهلا أو عبثا .الثانى انه تعالى علقها باستقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق به .الثالث قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة . الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وأما الثانى فلتقدسه عن الجهة والمكان واستدل بأن الجسم مرئى لانا نرى الطويل والعريض والطول ليس بعرض اذ لو كان عرضا لكان قيامه اما بجزء واحد فيكون أكبر مقدارا فينقسم أو بأكثر فيتقوم الواحد بمتعدد وهو محال والعرض أيضا مرئى فالمصحح مشترك وهو اما الحدوث أو الوجود والاول عدمى فتعين الثانى • واعترض عليه بأن التأليف عرض والصحة عدمية فلا تحتاج الى سبب وان سلم فلا نسلم وجوب كونه مشتركا ووجوديا فان المختلفين قد يشتركان في أثر واحد والصحة لما كانت عدمية جاز أن يكون لعدم وان سلم فلم لايجوز أن يمتنع رؤيته تعالى لفوات شرط أو وجود مانع • احتج المعتزلة بوجوه الاول قوله تعالى لاتدركه الابصار. وأجيب بان الادراك هو الاحاطة

ولا يلزم من نفى الرؤية على سبيل الاحاطة نفيها مطلقا وبأن معنى الآية لاتدركه جميع الابصار وذلك لايناقض ادراك البعض الثانى قوله تعالى لن ترانى وكلمة لن للتأبيد . وأجيب بالمنع . الثالث . قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً الآية نفى الرؤية في وقت الكلام فتنتفى فى غيره لعدم القائل بالفصل . وأجيب بأن الوحى كلام يسمع بسرعة سواء كان المتكلم محجوبا عن السامع أولم يكن . الرابع انه سبحانه استعظم طلب رؤيته ورتب الوعيد والذم عليه فقال . فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال الذين لايرجون لقاءنا الآية وأجيب بأن الاستعظام لاجل أنهم طلبوا ذلك تعنتا وعنادا . الخامس. ان الابصار فى الشاهد يجب اذا كانت الحواس سليمة والشيء جائز الرؤية ومقابلا للرائى كالجسم المحازى له وفي حكمه كالاعراض المقابلة به والصورة المحسوسة فى المرآة ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجاب والا لجاز أن يكون بحضرتنا جبال لانراها والستة الاخيرة لايمكن اعتبارها فى رؤية الله تعالى وسلامة الحاسة حاصلة الآن فلو صح رؤيته وجب أن نراه الآن واللازم باطل فالملزوم مثله. وأجيب بأن الغائب ليس كالشاهد فلعل رؤيته توقف على شرط لم يحصل الآن أولم تكن واجبة الحصول عند هذه الشرائط .السادس. انه تعالى لايقبل المقابلة والانطباع وكل مرئى مقابل ومنطبع في الرائى.وأجيب

بمنع الكبرى ودعوى الضرورة فيها باطلة لاختلاف العقلاء فيه والنقض بأبصار الله تعالى ايانا (الباب الثالث فى أفعاله تعالى وفيه مسائل) الاولى قال الشيخ ان أفعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له. وقال القاضى كونها طاعة أو معصية بقدرة العبد . وقال امام الحرمين وأبو الحسين والحكماء انها واقعة بقدرة الله تعالى في العبد . وقال الاستاذ المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد . وقال جمهور المعتزلة العبد يوجد فعله باختياره . ومنع بوجوه الاول ان الترك ان امتنع عليه حال الفعل كان مجبورا لامختارا وان لم يمتنع احتاج فعله الى مرجح موجب لايكون من العبد دفعا للتسلسل ويلزم الجبر . الثانى انه لو أوجد فعله باختياره كان عالما بتفاصيله فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعرف احيازها . الثالث لواختار العبد وناقض مراده مراد الله تعالى لزم جمعهما أو رفعهما أو الترجيح بلا مرجح فان قدرته وان كانت أعم لكنها بالنسبة الى هذا المقدور المعين على سواء . واحتجوا بالمعقول والمنقول أما الاول فهو ان العبد لو لم يكن مختارا لم يصح تكليفه . وأجيب بأنه مشترك اذ المأمور به عند استواء الدواعى ومرجوحية داعيه ممتنع وعند رجحانه واجب وأيضا ان كان معلوم الوقوع وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع امتنع ومع هذا فان الله تعالى لايسئل عما يفعل • وأما الثانى فهو الآيات التى أضافت الأفعال الى العباد وعلقتها بمشيئتهم كقوله تعالى • فويل للذين يكتبون

الكتاب بأيديهم وان يتبعون الا الظن حتى يغيروا ما بأنفسهم بل سولت لكم أنفسكم فطوعت له نفسه من يعمل سوء يجز به كل امرء بما كسب رهين فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر اعملوا ماشئتم فمن شاء ذكره فمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر وعورض بنحو قوله تعالى خالق كل شئ والله خلقكم وما تعملون من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم . الثانى الآيات المشتملة على الوعد والوعيد بها والمدح والذم عليها وهى اكثر من أن تحصى • وأجيب بأن السعادة والشقاوة جبلية كتبت له قبله والأعمال امارات ويترتب الثواب والعقاب عليها من حيث أنها معرفات لا موجبات • الثالث اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى حكاية عن آدم • ربنا ظلمنا أنفسنا وعن يونس سبحانك انى كنت من الظالمين وعن موسى ربّ انى ظلمت نفسى وعورض بقوله تعالى حكاية عن موسى ان هى الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء ونظائره • الرابع الآيات الدالة على ان أفعاله لا تتصف بصفات افعال العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت لقوله تعالى • ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت وأجيب بأن كونه ظلما اعتبار يعرض لبعض الأفعال بالنسبة الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا وذلك لا يمنع صدور أصل الفعل عن الباري تعالى مجردا عن هذا الاعتبار وأمانفى

الاختلاف والتفاوت فعن القرآن وخلق السموات اذ الكلام فيهما ـ
واعلم أن أصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما نزاوله وبين ما نجده
من الجمادات وزادهم قائم البرهان عن اضافة الفعل الى اختيار العبد
مطلقا جمعوا بينهما وقالوا الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد
على معنى ان العبد اذا صمم العزم فالله تعالى يخلق الفعل فيه وهو
أيضا مشكل ولصعوبة هذا المقام انكر السلف على المناظرين فيه ـ
الثانية انه تعالى مريد الكائنات من الخير والشر والايمان والكفر
لانه موجد للكل ومبدعه ولانه علم من يموت على كفره وعدم ايمانه
فامتنع وجوده والا لأمكن انقلاب علمه جهلا فلا تتعلق الارادة به ـ
احتجت المعتزلة بوجوه الأول ان الكفر غير مأمور به فلا يكون مرادا
اذ الارادة مدلول الأمر وملزومه . الثانى . لو كان الكفر مرادا لوجب
الرضا به والرضا بالكفر كفر . الثالث . انه لو كان مرادا لكان الكافر
مطيعا بكفره لان الطاعة تحصيل مراد المطيع . الرابع قوله تعالى ـ
ولا يرضى لعباده الكفر والرضى هو الارادة . وأجيب بأن الامر قد
ينفك عن الارادة كأمر المختبر والرضا انما يجب بالقضاء دون المقضى
والطاعة موافقة الامر وهو غير الارادة والرضا من الله تعالى ارادة
الثواب أو ترك الاعتراض . وقالت الحكماء الموجود اما خير محض
كالملائكة والافلاك والخير فيه غالب والمقضى بالذات خير والشر واقع
بالتبع فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير . الثالثة في

التحسين والتقبيح لاقبيح بالنسبة لذات الله تعالى فانه مالك الامور على الاطلاق يفعل مايشاء ويختار لاعلة لصنعه ولا غاية لفعله واما بالنسبة الينا فالقبيح مانهى عنه شرعا والحسن ماليس كذلك . وقالت المعتزلة القبيح قبيح في نفسه وقبحه يكون لذاته أو لصفة قائمة به فيقبح من الله كما يقبح منا وكذلك الحسن ثم ان منها مايستبد العقل بدركه ضرورة كانقاذ الغرقى والهلكى وقبح الظلم أو استدلالا كقبح الصدق الضار وحسن الكذب النافع ولذلك يحكم بها المتدين وغيره كالبراهمة ومنها ماليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم أول شوال • قلنا المراد بالحسن والقبح ان كان مايكون صفة كمال كعلم أو نقص كجهل أو يكون ملائما للطبع أو منافرا له فلا خلاف في كونهما عقليين وان كان مايتعلق به في الآجل ثواب أوعقاب فالعقل لامجال له فيه. كيف وقد بان ان العبد غير مختار في فعله ولا مستبد بتحصيله • الرابعة في انه تعالى لايجب عليه شيء اذ لاحاكم عليه ولانه لووجب عليه شيء فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب كائنا نقصا لذاته مستكملا بفعله وهو محال • والمعتزلة أوجبوا أمورا منها اللطف وهو أن يفعل مايقرب العبد الى الطاعة فقيل هذا التقريب يمكنه أن يفعل ابتداء فيكون الوسط عبثا • ومنها الثواب على الطاعة فقيل تلك الأعمال لاتكافيء النعم السابغة فكيف تقتضى مكافئة .ومنها العقاب على الكبائر قبل التوبة فقيل هو حقه فله عفوه . ومنها أن

يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فقيل الاصلح للكافر الفقير ان لايخلق .
ومنها أن لايفعل القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنائه عنه قياسا على
الشاهد وقد عرفت فساد ذلك . الخامسة ان أفعاله لاتعلل بالاغراض
لوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان ناقصالذاته مستكملابغيره وهو
محال . لايقال غرضه تحصيل مصلحة العبدلان تحصيل مصلحة العبد
وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح أن يكون غرضا داعياالى
الفعل والا لزم الاستكمال . الثانى ان تحصيل الاغراض ابتداء مقدور
الله تعالى فجعلها غايات عبث وهو ينافى الغرض . الثالث الغرض من
اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين ان وجد قبله لزم أن يكون
لحادث حينئذ وأن لايكون الغرض غرض هذا الحادث وان وجد معه
عاد الكلام في اختصاصه بهولزم التسلسل أو التنزيه عن الغرض.واتفقت
المعتزلة على ان أفعاله وأحكامه معللة برعاية مصالح العباد لان مالا غرض
فيه عبث وهو على الحكيم محال . وأجيب بأن العبث ان كان هو الخالى
عن الغرض فهو عين الدعوى وان كان غيره فلا بد من تصويره أولا
وتقريره ثانيا . السادسة قالت المعتزلة الغرض من التكليف التعريض
لاستحقاق التعظيم فان التفضل بدونه قبيح قلنا مبناه على القول بالحسن
والقبح فى أفعاله ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتصور له النفع
والضر واحتج منكروا التكليف بأن العبد مجبور لما مر فيقبح تكليفه
ولانه لو عرى عن الغرض كان عبثا فيقبح وان كان لغرض فذلك

الغرض لايكون له لتعاليه عنه ولا لغيره فانه تعالى قادر على تحصيله ابتداء فيقبح التكليف وأجيب بأن حاصل التكليف ايذان من الحق للخلق بنزول الثواب وحلول العقاب على أهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء والاشقياء وحكمه لاتطلب لميته ولا تسئل علة يعترض ولا يعترض عليه ويسئل ولا يسئل عنه كما قال الله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

﴿ الكتاب الثالث فى النبوة وما يتعلق بها وفيه ثلاثة أبواب ﴾

الاول فى النبوة وفيه مباحث . الاول فى احتياج الانسان الى النبى لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بأمر نفسه وكان أمر معاشه لايتم الا بمشاركة آخر من أبناء جنسه ومعاوضة ومعارضة تجرى بينهما فيما يعن لهما بما يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع احتاج الى عدل يحفظه شرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة تدعوا الى طاعته وتحث على اجابته وتصدق في مقالته يوعد المسىء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب وهو النبي عليه الصلاة والسلام . الثانى في امكان المعجزات المعجزة أمر خارق للعادة من ترك واتيان فعل مثل ان يمسك عن الموت مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباعه القوى البدنية فوقفت عن أفعالها فلم يتحلل منه مايتحلل من غيره فاستغنى عن البدن كما ان المريض لما اشتغلت قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عنه فى غير هذه الحالة هلك واليه اشارة في قوله عليه الصلاة والسلام

لست كأحدكم أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني وان يخبر عن الغيب بأن يقع له في اليقظة مايقع له في النوم فتتصل نفسه بقوتها ونقائها عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فتنتقش بما فيها من الصور الجزئية الواقعة في عالمنا فانها أسباب وعلل لوجوداتها مدركة لذواتها ولما يتوقف عليها فينتقل منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي وربما تعلق ويشتد الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مشاهد يخاطبه ويشبه أن يكون نزول الكتب بهذا الوجه أو يفعل مالا تفي به منة أمثاله مثل أن يمنع الماء عن جريانه وينفجر عن خلال أصابعه وبنانه وذلك بأن يسلط على مادة الكائنات فتتصرف نفسه فيها كما يتصرف في أجزاء بدنية سيما فيما يناسب مزاجه الخاص ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه مايشاء . هذا على رأى الحكماء وأما على رأينا فالله سبحانه وتعالى قادر أن يخص من يشاء من عباده بالوحي والمعجزة وارسال الملك اليه وانزال الكتب عليه • الثالث في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والذي يدل انه عليه السلام ادعى النبوة بالاجماع وأظهر المعجزة لانه أتى بالقرآن وتحدى به ولم يعارض وأخبر عن المغيبات كقوله تعالى • وهم من بعد غلبهم سيغلبون وقوله تعالى لرادك الى معاد وقوله تعالى ستدعون الى قوم أولى بأس شديد وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم الآية وقوله عليه السلام • الخلافة بعدي ثلاثون سنة وقوله عليه السلام • اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر

وعمر ولعمار ستقتلك الفئة الباغية وقتل يوم صفين وللعباس حين أعجز نفسه عن الفداء • أين المال الذى وضعته بمكة عند أم الفضل وليس معكما أحد وقلت ان أصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا واخباره عن موت النجاشي وما يحدث من الفتن والعلامات • كنائبة بغداد ونار بصيرى وما كان من أقاصيص الأولين وبلوغه هذا المبلغ العظيم فى الحكمة النظرية والعملية بغتة بلا تعلم وممارسة ونقل عنه معجزات أخر كانشقاق القمر وتسليم الحجر ونبوع الماء بين أصابعه وحنين الخشب وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك مما ذكر في كتاب دلائل النبوة وان لم يتواتر كل واحد منها فالمشترك بينهما متواتر فيكون نبيا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال انى رسول هذا الملك اليكم فطالبوه بالحجة فقال أيها الملك ان كنت صادقا فى دعواى فخالف عادتك وقم مقامك ففعل علم بالضرورة صدقه وأيضا فجميع سيرته وصفاته المتواترة كملازمة الصدق والاعراض عن الدنيا مدة عمره والسخاء في الغاية والشجاعة الى حد لم يفر قط عن أحد وان عظم الرعب مثل يوم أحد والفصاحة التى أبكمت مصاقع الخطباء من العرب العرباء والاصرار على الدعوى مع مايرى من المتاعب والمشاق والترفع عن الاغنياء والتواضع مع الفقراء لايكون الا للانبياء • وقالت البراهمة كل ماحسنه العقل فمقبول وما قبحه فمردود وما يتوقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه مستقبح عند الاستغناء عنه فاذن فى العقل

مندوحة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم • قلنا لبعثة الرسل فوائد لاتحصى منها أن يقرر الحجة ويميط الشبهة ويرشد الى مايتوقف العقل فيه كبعث الاموات وأحوال الجنة والنار • ومنها أن يبين حسن مايتوقف العقل فيه ويفصل ماحسنه اجمالا ومنها ان يعين وظائف الطاعات والعبادات المذكرة للمعبود المتكررة لاستحقاق التذكر وغيرها ومنها أن يسيغ قواعد العدل المقيم لحياة النوع ويعلم الصناعات الضرورية النافعة المكملة لامر المعاش ومنها ان يعلم منافع الادوية ومضارها وخصائص الكواكب وأحوالها التى لايحصل العلم بها الا بتجربة متطاولة لاتفى بها الاعمار وأيضا فالعقول متفاوتة والكامل نادر فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم . قالت اليهود لايخلو اما أن يكون في شرع موسى عليه السلام انه سينسخ أولا يكون فان كان لزم أن يتواتر ويشتهر كأصل دينه فان لم يكن فان كان مايدل على دوامه امتنع نسخة وان لم يكن لم يتكرر شرعه فلم يثبت غير مرة • قلنا كان فيه مايشعر نسخة ولم يتواتر اذ لايتوفر الدواعى الى نقل أصله أو كان فيه مايدل على الدوام ظاهرا لاقطعا فلا يمنع النسخ . الرابع فى عصمة الانبياء الجمهور على عصمتهم عن الكفر والمعاصى بعد الوحى والفضلية من الخوارج جوزوا عليهم المعاصى واعتقدوا ان كل معصية كفر والآخرون جوزوا الكفر عليهم تقية بل أوجبوه لان القاء النفس فى التهلكة حرام ومنع بأنه لو جاز ذلك لكان أولى الاوقات به وقت اظهار الدعوي

فيؤدى الى إخفاء الدين بالكلية والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا تعمد الصغائر وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا لنا انه لو صدر عنهم كفر وذنب لوجب اتباعهم فيه لقوله تعالى فاتبعوه ولكانوا معذبين بأشدالعذاب كما أوعد نساءه كقوله تعالى • يضاعف لها العذاب ضعفين وزاد فى حدود الاحرار وكانوا من حزب الشيطان لانهم يفعلون ماأراده ولم يقبل شهادتهم واستوجبوا الذم والايذاء وقد قال الله تعالى • والذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة وانعزلوا عن النبوة لان المذنب ظالم والظالم لاينال عهد النبوة لقوله تعالى • لاينال عهدى الظالمين لايقال العهد عهد الأمامة • لانه وان سلم فعهدالنبوة بذلك أولى وأما قوله تعالى • عفا الله عنك وقوله تعالى ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر ونحوها فمحمول على ترك الاولى وأماواقعة آدم فانها كانت قبل نبوته اذ لم يكن له حينئذ أمة ولقوله تعالى. ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وأما قول ابراهيم. هذا ربى فعلى سبيل الفرض وقوله • بل فعله كبيرهم فعلى سبيل الاستهزاء أو اسناد الفعل الى السبب لان تعظيم الكفار للصنم حمله على ذلك ونظره فى النجوم كان للاستدلال والتعرف عن صنعه تعالى وقوله . انى سقيم أما أخبار عن سقم حالى أو عن متوقع استقبالى فلا كذب وأما اخفاء يوسف مرتبه فلاشعاره بالقتل واماهمه فجبلى لااختيارى وجعله سقايته فى رحل أخيه كان

بمواطئه وما صدر من اخواته لم يكن حال نبوتهم ان سلم انهم أنبياء وأما قصة داوود عليه السلام فلم تثبت على ماذكر والآية تحتمل غيره وأما قبل الوحى فالاكثرون منعوا الكفر وانشاء الكذب والاصرار عليه لئلا تزول عنهم الثقة بالكلية وجوزوا على الندور كقصة اخوة يوسف والروافض أوجبوا العصمة مطلقا (تنبيه) العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصى ومناقب الطاعات وتتأكد في الانبياء بتتابع الوحى على التذكر والاعتراض على مايصدر عنهم سهوا والعقاب على ترك الاولى وقيل هى كون الشخص بحيث يمتنع الذنب عنه لخاصية في نفسه أو بدنه ومنع بأنه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته ولامتنع تكليفه وبقوله تعالى .قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الى ولولا أن ثبتناك الخامس في تفضيل الانبياء على الملائكة ذهب اليه أكثر أصحابنا والشيعة خلافا للحكماء والمعتزلة والقاضى وأبى عبد الله الحليمى منا فى الملائكة العلوية احتج الاولون بوجوه الاول انه تعالى أمر الملائكة بسجود آدم والحكيم لايأمر الافضل بخدمة المفضول . الثانى ان آدم عليه السلام كان أعلم من الملائكة لانه كان يعلم الاسماء دونهم فكان أفضل لقوله تعالى . قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون الثالث ان طاعة البشر أشق لانها مع الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة ولانها تكليفية مستنبطة بالاجتهاد وطاعة الملك ذاتية جبلية منصوص عليها فتكون أفضل لقوله

عليه السلام. أفضل العبادات أحمزها أى اشقها . الرابع قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ترك العمل به فيمن لم يكن نبيا من الآلين فبقي معمولا به في حق الانبياء . واحتج الآخرون أيضا بوجوه . الاول قوله تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون . الثانى اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء . الثالث قوله تعالى لا يستكبرون عن عبادته استدل بعدم استكبارهم على ان البشر لاينبغى أن يستكبر ولا يناسب ذلك مما لم يثبت تفضيلهم . الرابع قوله تعالى ولا أقول لكم انى ملك وقوله تعالى الا أن تكونا ملكين الخامس الملك معلم النبي والرسول فيكون أفضل من المتعلم والمرسل اليه . السادس الملائكة أرواح مبرأة عن الرذائل والآفات النظرية والعملية متطلعة على أسرار الغيب قوية على الافعال العجيبة سابقة الى الخيرات مواظبة على محاسن الاعمال لقوله تعالى . لا يعصون الله ماأمرهم ويفعلون مايؤمرون وقوله تعالى يسبحون الليل والنهار لايفترون . السادس في الكرامات . أنكرها المعتزلة الا أبا الحسن والاستاذ أبا اسحاق منا الناقصة آصف ومريم وهم يقولون انها لو ظهرت على يد غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا بل يتميز النبي بالتحدى والدعوى والله أعلم (الباب الثانى فى الحشر والجزاء) وفيه مباحث الاول في اعادة المعدوم وهى جائزة خلافا للحكماء والكرامية والبصرى من المعتزلة • لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فأما أن

يمتنع لذاته أو بشيء من لوازمه فيمتنع ابتــداء أو لشيء من عوارضه فيمكن عند ارتفاعه والنظر الى ذاته من حيث هو • احتجوا بوجوه الاول انه نفي محض فلا يحكم عليــه بامكان العود • الثانى انه لو أمكن لوقع فلم يتميز عن مثله المبتــدا معه حال عوده • الثالث انه لو أمكن لامكن اعادة الوقت المبتدأ فيه واعادته فيه فيكون مبتدأ معادا معاوهو محال • والجواب عن الاول ان قولك لايحكم عليه حكم وهو منقوض بالحكم على مالم يوجد بعد وعلى الممتنع ونفس العدم . وعن الثانى ان كل مثلين فهما متميزان بالشخص فى الخــارج لامحالة وان اشتبه علينا والا لم يكونا مثلــين بل هو هو . وعن الثالث ان اعادة ذلك الوقت لايستلزم كونه مبتدأ فانه أمر يعرض له باعتبار وهو كونه غير مسبوق بحدوث البتة • الثانى في حشر الاجساد . اجمع المليون على أنه تعالى يحيي الابدان بعد موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق أخبر عنــه فيكون حقا • أما الاول فلان اجزاء الميت قابلة للجمع والحياة والا لم تتصف بهما قيل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص على التفصيل لمــا سـبق وقادر على جمعها وايجاد الحياة فيها لشمول قدرته جميع الممكنات فثبت ان احياء الابدان ممكن • وأما الثانى فلانه ثبت بالتواتر انه صــلى الله عليه وسلم كان يثبت المعاد البدنى ويقول به واليه أشار حيث قال عز وجل قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم قيــل لو أكل انسان انسانا آخر وصــار جزؤا منه فالمأكول إما أن يعاد فى الآكل

أوالمأ كول منه وأياما كان فلا يعود أحدهما بتمامه وأيضا فالمقصود من البعث أما الأيلام أو الالذاذ أو دفع الالم والاول لايليق بالحكيم والثانى محال لان كل مايتخيل لذة فى عالمنا فهو دفع ألم ويشهد له الاستقراء والثالث يكفى فيه الابقاء على العدم فيضيع البعث • والجواب عن الاول ان المعاد من كل واحد اجزاؤه الاصلية التى هى الانسان فانها هى الباقية من أول عمره الى آخره الحاضرة لنفسه لاالهيكل المتبدل المغفول عنه في اكثر الاحوال والمأكول فضلة من المتغذى فلا يعاد فيه •وعن الثانى ان فعله لايستدعى غرضا وان سلم فالمقصود هو الالذاذ والاستقراء ممنوع وان سلم فلم لايجوز أن تكون اللذات الاخروية مشابهةلذائذ الدنيا فى الصورة لافى الحقيقة (تنبيه) اعلم انه لم يثبت انه تعالى يعدم الاجزاء ثم يعيدها فالتمسك بنحو قوله تعالى • كل شيء هالك الا وجهه ضعيف لان التفريق أيضا هلاك • الثالث في الجنة والنار قالت النفات الجنة والنار اما أن تكونا فى هذا العالم فتكونان اما في عالم الافلاك وهو باطل لانها لاتتخرق ولا تخالط الفاسدات • واما فى عالم العناصر فيكون الحشر تناسخا أو في عالم آخر وهوباطل لانها هذا العالم كري فلوفرضت كرةأخرى حصل بينهما خلاء وهو محال ولان العالم الثانى لو حصل فى العناصر لكانت مماثلة لهذه العناصر مائلة الى احيازهاومقتضية للحركة اليها وكانت ساكنة في احياز ذلك العالم طبعا أو قسرا دائما وكلاهما محال • والجواب لم لايجوز أن تكونا

فى هذا العالم كما قيل الجنة فى السماء السابعة لقوله تعالى • عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوي وقوله عليه الصلاة والسلام . سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع الخرق مم والنار تحت الارضين والفرق بين هذا والتناسخ انه رد النفس الى بدنها المعاد أو المؤلف من أجزائها الاصلية والتناسخ رد النفس الى مبتدأ أو فى عالم آخر ولزوم بساطة كل محيط واستلزامها كرية الشكل وامتناع الخلاء كلها ممنوعة وان سلم فلم لايجوز أن يكون هذا العالم وذلك مركوزين فى سخن كرة أعظم منهما ووجوب تماثل عنصري العالمين مطلقا مم لامكان الاختلاف فى الصورة أو الهيولى وان حصل الاشتراك فى الصفات واللوازم . فرع الجنة والنار مخلوقتان خلافا لابى هاشم والقاضى عبد الجبار . لنا قوله تعالى .وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين لايقال أنما يكون عرضها عرضهما ان وقعت في احيازهما وذلك انما يكون بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام . لان المراد ان عرضها مثل عرضهما لقوله تعالى . عرضها كعرض السماء والارض ولان عرضها لايكون عين عرضهما وقوله تعالى واتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدّت للكافرين واسكان آدم في الجنة واخراجه عنها قالوا لو كانت الجنة مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تعالى .كل شيء هالك الا وجهه والتالى باطل لقوله تعالى .أكلها دائم أي مأكولها قلنا معنى قوله كل شيء هالك أي كل شيء مما سواه فهو هالك معدوم فى حد ذاته وبالنظر اليه من حيث هو لاان العدم

يطرأ عليه وان سلم فمخصوص جمعا بين الادلة وأيضا قوله تعالى أكلها دائم متروك الظاهر لان المأكول لا ءالة يفنى بالاكل بل المعنى انه كلما فنى شيء منها حدث عقيبه مثله وذلك لاينافى عدم الجنة طرفة عين .

الرابع فى الثواب والعقاب قالت المعتزلة البصرية الثواب على الطاعة حق على الله تعالى واجب عليه لانه انما شرع التكاليف الشاقة لغرضنا لاستحالة العبث عليه وعود الفوائد اليه وذلك الغرض اما حصول نفع أودفع ضر والثانى باطل لانه لو أبقانا على العدم لاسترحنا ولم نحتج الى تلك المشاق والاول اما أن يكون منفعة سابقة وهو مستقبح عقلا أولا حقة وهو المطلوب وأيضا قوله تعالى ❊ جزاء بما كانوا يعملون وأمثاله يدل على ان العمل يستدعى الثواب ❊ قلنا قد بينا انه لاغرض لفعله ولا علة لحكمه ومع ذلك فلم لايكفى في حصول النفع سوابق النعم والاستقباح مم كيف والمعتزلة أوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من نعمه والآية لاتدل على الوجوب ولفظ الجزاء يكفى لاطلاقه كون الفعل علامة ودليلا ❊ وقالت المعتزلة والخوارج انه يجب عليه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية بين المطيع والعاصى ولان شهوة الفسوق مركبة فينا فلو لم تكن بحيث تقطع بالعقاب كان ذلك اغراء عليه ولانه تعالى أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار فى مواضع شتى والخلف في خبره محال ❊ والجواب عن الاول انه وان لم يعذب العاصى لكنه لايثيبه اثابة المطيع فلا

تسوية • وعن الثانى ان تغليب طرف العقاب بالتهديد والوعيد كان في الاحجام وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بعد التوبة • وعن الثالث انه لايدل شيء منها على وجوب العقاب فى نفسه . ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لاينقطع كوعيد الكفار لوجوه الاول الآيات المشتملة على لفظ الخلود في وعيدهم كقوله تعالى . بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته وقوله تعالى • ومن يعص الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمداً الثانى قوله تعالى فى صفتهم . وما هم عنها بغائبين الثالث ان الفاسق يستحق العقاب بفسقه وذلك يسقط مااستحقه من الثواب لما بينهما من التنافي . وأجيب عن الاول بأن الخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير . وعن الثانى بأن المراد من الفجار الكاملون فى الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى • أولئك هم الكفرة الفجرة وتوفيقا بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العذاب بالكفار كقوله تعالى . ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين انا قد أوحى الينا ان العذاب على من كذب وتولى كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى يوم لايخزى الله النبى والذين آمنوا معه والفاسق مؤمن لقوله تعالى . وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ولهذا قطع مقاتل ابن سليمان والمرجئة بأنهم لا يعاقبون . وعن الثالث بمنع الاستحقاقين ومنافاتهما وبأن استحقاق العقاب لو أحبط استحقاق

الثواب فاما أن يحبط منه شيء على طريق الموازنة كما هو مذهب أبي هاشم أولا ينحبط كما هومذهب أبيه وكلاهما باطلان أما الاول فلان تأثير كل منهما في عدم الآخر أما ان يكونا معا أو على التعاقب والاول محال لااستلزامه وجودهما حال عدمهما وكذا الثانى لان المغلوب المحبط لايعود غالبا وأما الثانى فلانه الغاء للطاعة وتضييع لها وهو باطل لقوله تعالى • فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وأما اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله والعقاب عدل منه والعمل دليل وكل ميسر لما خلق له والله يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جنانه وفاء بعهده ويعذب الكافر المعاند فى نيرانه أبدا بمقتضى وعيده وينقطع وعيد المؤمن العاصى لقوله تعالى. فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولا يرى الابعد الخلاص من العذاب وقوله تعالى • ان الله يغفر الذنوب جميعا ولقوله عليه السلام • من قال لااله الا الله دخل الجنة ويرجى عفو الكافر المبالغ فى اجتهاده الطالب للهدى بفضله ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لاتقوي على أفعال غير متناهية لانها منقسمة بانقسام محلها فنصفها مثلا اذا حرك جسمها فاما أن يتحرك حركات متناهية فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزؤلان نسبة الأثرين كنسبة المؤثرين وضعف المتناهى متناه أو يتحرك حركات غير متناهية فكل القوة اذا لم تزد عليها كان الشيء مع غيره كلا معه وان زادت وقعت للزيادة على غير المتناهي من الجهة التى هو بها غير متناه وهو محال وايضا فلا بد ان المؤلفة

من العناصر والحرارة لاتزال تنقص الرطوبة حتى تزول بالكلية
ويفضى الى انطفاء الحرارة وخراب البدن فكيف يدوم الثواب
والعقاب وأيضا دوام الحياة مع دوام الاحتراق غير معقول • قلنا
أما الاول فمبنى على نفى الجوهر الفرد وسريان القوة فى محلها
وان جزؤ القوة قوة والبرهان لم يقم عليها ومع ذلك فانه منقوض
بحركات الافلاك ومدفوع عنا بأن القوى عندنا عرض فلعلها تفنى وتجدد
وأما الثانى فم لان القول بالمزاج وتركيب المواليد عن العناصر
ليس بيقينى وتأثير الحرارة فى الرطوبة انما يفضى الى افنائها لو امتنع
ورود الغذاء على البدن بمقدار ماتحلل منه وكذا الثالث لان الاعتدال
فى المزاج ليس شرطا للحياة عندنا وأيضا فان من الحيوانات مايعيش
في النار ويلتذ فلا يبعد أن يجعل الله تعالى بدن الكافر بحيث يتألم
فى النار ولايموت بها • الخامس فى العفو والشفاعة لأصحاب الكبائر
أما الاول فلقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
السيئات وقوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير والاجماع
على انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق والمعتزلة منعوا
العذاب على الصغائر قبل التوبة والكبائر بعدها فالمعفو هو الكبائر
قبلها وقوله تعالى ان الله لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن
يشاء أي قبل التوبة والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشيئة على رأيهم
وقوله تعالى . وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وأمثال ذلك

كثيرة . وأما الثانى فلانه تعالى أمر النبي بالاستغفار لذنوب المؤمنين وقال • واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لما مر فيستغفر له صيانة كعصمته ويقبل منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى • ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله صلى الله عليه وسلم شفاعتي لأصحاب الكبائر من أمتي احتجوا بقوله تعالى واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيأ وقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع وقوله تعالى من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة وقوله تعالى وما للظالمين من أنصار وأجيب بأنها غير عامة فى الاعيان ولا فى الازمان وان ثبت عمومها فهى مخصوصة بما ذكرناه السادس في اثبات عذاب القبر يدل عليه قوله تعالى فى آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب وفى قوم نوح أغرقوا فأدخلوا نارا والفاء للتعقيب وقوله حكاية عن الكفار ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وذلك دليل على ان في القبر حياة وموتا آخر • احتج المخالف بقوله تعالى لايذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور وأجيب عن الاول بأن معناه ان نعيم الجنة لاينقطع بالموت كما انقطع نعيم الدنيا به لا وحدة الموت فان الله تعالى أحى كثيرا من الناس في زمن موسى وعيسى عليهما السلام وأماتهم ثانياً . وعن الثانى ان عدم اسماعه لايستلزمه عدم ادراك المدفون . السابع فى سائر السمعيات من الصراط والميزان

وتطاير الكتب وأحوال الجنة والنار والاصل فيها انها أمور ممكنة أخبر الصادق عن وقوعها فتكون حتا • الثامن في الاسماء الشرعية الايمان فى اللغة التصديق وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ماعلم مجيئه به ضرورة عندنا وعن كلمتى الشهادة عند الكرامية وعن امتثال الواجبات والاجتناب عن المحرمات عند المعتزلة وعن مجموع ذلك عند أكثر السلف والذي يدل على خروج العمل عن مفهومه عطفه عليه فى قوله تعالى • والذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله تعالى • والذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وأما قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم فمعناه ايمانكم بالصلاة الى بيت المقدس وأيضا فحمله على الصلاة وحدها يكون على طريق المجاز وقوله صلى الله عليه وسلم • الايمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لااله الا الله وأدناها اماطة الاذي عن الطريق فمعناه شعب الايمان لان اماطة الاذي غير داخلة فيه وفاقا ﴿ الباب الثالث فى الامامة وفيه مباحث ﴾ الاول في وجوب نصب الامام أوجبه الامامية والاسماعيلية على الله والمعتزلة والزيدية علينا عقلا وأصحابنا سمعا ولم يوجب الخوارج مطلقا لنا مقامان بيان وجوبه علينا سمعا وعدم وجوبه على الله تعالى أما الاول فلان نصب الامام لدفع ضرر لايندفع الا به لان البلد اذا خلى عن رئيس قاهر يأمر بالطاعات وينهى عن المعاصى ويدرأ بأس الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفشا فيهم الفسوق والعصيان وشاع الهرج والمرج ودفع

الضرر عن النفس بقدر الامكان واجب باجماع الانبياء واتفاق العقلاء
• فان قيل يحتمل مفاسد أيضا اذ ربما يستنكف الناس عن طاعته
فيزداد الفساد أو يستولى عليهم فيظلمهم أو يحتاج لدفع المعارض وتقوية
الرياسية الى زيادة مال فيغصب منهم • قلنا احتمالات مرجوحة مكثورة
وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير • وأما الثانى فاما
بينا انه لايجب عليه شيء بل هو الموجب لكل شيء • احتجت
الامامية بأنه لطف لانه اذا كان امام كان حال المكلف الى قبول
الطاعات والاحتراز عن المعاصى أقرب مما اذا لم يوجد واللطف على
الله واجب قياسا على التمكن • والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة
ان اللطف الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام قاهر يرجى ثوابه
ويخشى عذابه وأنتم لاتوجبون • كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى
أيامنا امام على ماوصفتموه • الثانى في صفات الائمة الاولى أن يكون
مجتهدا فى أصول الدين وفروعه ليتمكن من ايراد الدلائل وحل الشكوك
والحكم والفتوى في الوقائع • الثانية أن يكون ذا رأى وتدبير يدبر
الحرب والسلم وسائر الامور السياسية • الثالثة أن يكون شجاعا لايجبن
عن قيامه بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة الحد • وجمع تساهلوا
في الصفات الثلاث وقالوا ينيب من كان موصوفا بها • الرابعة أن يكون
عدلا لانه متصرف فى رقاب الناس وأموالهم وابضاعهم • الخامسة
والسادسة العقل والبلوغ . السابعة الذكورة فانهن ناقصات عقل

ودين. الثامنة الحرية لان العبد مستحقر بين الناس مشتغل بخدمة
السيد . التاسعة كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة . لنا
قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش واللام في الجمع حيث لاعهد
للعموم . وقوله الولاة من قريش ماأطاعوا الله واستقاموا الامور
ولا يشترط فيهم العصمة خلافا للاسماعيلية ولاثنى عشرية . لنا كما
سنبين ان شاء الله تعالى امامة ابى بكر والامة اجتمعت على كونه غير
واجب العصمة لاأقول انه غير معصوم احتجوا بأن وجه الحاجة
اليه اما أن المعارف الالهية لاتعلم الا منه كما هو مذهب اصحاب التعليم
أو تعليم الواجبات العقلية وتقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب
الاثنى عشرية وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبأن
احتياج الناس الى الامام لجواز الخطأ عليهم ولو جاز الخطأ عليه
لاحتاج الى امام آخر ويتسلسل ولقوله تعالى انى جاعلك للناس اماما
قال ومن ذريتى قال لاينال عهدي الظالمين وأجيب عن الاولين بمنع
المقدمات . وعن الثالث بان الآية تدل على ان شرط الامام أن لايكون
مشتغلا بالذنوب التى ينفك بها عن العدالة لاان يكون معصوما.الثالث
فيما تحصل به الامامة الاجماع على ان تنصيص الله ورسوله والامام
السابق اسباب مستقلة في ذلك انما الخلاف اذا بايعت الامة مستعدا لها
أواستولى بشوكته على خطط الاسلام فقال بهما اصحابنا والمعتزلة
لحصول المقصود بهما • وقالت الزيدية كل فاطمى عالم خرج بالسيف

وادعى الامامة صار اماما •وانكرت الامامية ذلك مطلقا واحتجوا بوجوه الاول ان أهل البيعة لا تصرف لهم في أمر غيرهم فكيف يولونه عليهم . الثانى ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضى الى الفتنة لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا ويقع بينهم التحارب . الثالث ان منصب القضاء لايحصل بالبيعة فكذا الامامة . الرابع الامام نائب الله ورسوله فلا تثبت خلافته الا بقول الله ورسوله. وأجيب عن الاول بأنه منقوض بالشاهد والحاكم •وعن الثانى بأن الفتنة تندفع بترجيح الاعلم الاورع الاسنى الاقرب الى الرسول ·وعن الثالث بمنع الاصل سيما اذا خلا البلاد عن الامامة • وعن الرابع لم لايجوز أن يكون اختيار الامة له أو ظهور الشوكة كاشفا عن كونه اماما نائبا عن الله تعالى ورسوله ودليلا عليه •الرابع في اقامة الدليل على ان الامام الحق بعد رسول الله أبو بكر رضى الله عنه وخالف الشيعة فيه جمهور المسلمين ويدل عليه وجوه الاول قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم الآية فالموعودون بالاستخلاف والتمكين اما على ومن قام بالامر بعده أو أبو بكر ومن بعده والاول باطل اجماعا فتعين الثانى • الثانى قوله تعالى ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فالداعى المحظور مخالفته ليس بمحمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى• قل لن تتبعونا ولا على لانه ماحارب الكفار فى أيام خلافته ومن

ملك بعده وفاقا فتعين من كان قبله • الثالث انه صلى الله عليه وسلم استخلفه
فى الصلاة أيام مرضه وما عزله فبقى كونه خليفة في الصلاة بعد وفاته واذا
ثبتت خلافته فيها ثبت فى غيرها لعدم القائل بالفصل • الرابع قوله
صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير بعد ذلك ملكا
عضوضا وكانت خلافة الشيخين ثلاث عشر سنة وخلافة عثمان اثنى عشر
وخلافة على خمس سنين وهذا دليل واضح على خلافة الأئمة الاربعة
رضوان الله عليهم أجمعين • الخامس ان الامة أجمعوا على امامة احد
الاشخاص الثلاثة وهم أبو بكر وعلى والعباس وبطلت امامة على والعباس
فتعين القول بامامته أما الاجماع فمشهور مذكور في كتب السير
والتواريخ وأما بطلان القول بامامتهما فلانه لو كان الحق لاحدهما
لنازع أبا بكر وناظره وقهر عليه ولم يرض بخلافته فان الرضى بالظلم ظلم .
قيل الحق كان لعلى الا أنه أعرض عنه تقية . قلنا كيف وكان هو في
غاية الشجاعة وكانت فاطمة الزهراء رضى الله عنها مع علو شأنها زوجة
له وأكثر صناديد قريش وساداتهم معه كالحسن والحسين والعباس مع
علو منصبه فانه قال له امدد يدك لابايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول
الله ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان والزبير مع غاية الشجاعة سل السيف
وقال لاأرضى بخلافة أبى بكر وسفيان رئيس مكة ورأس بنى امية قال
أرضيتم يابنى عبد مناف أن يلى عليكم تيم والانصار نازعهم أبو بكر
ومنعهم الخلافة وكان شيخا ضعيفا خاشعا سليما عديم المال قليل الاعوان

.احتجت الشيعة على امامة على لوجوه . الاول قوله تعالى .انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون فالمراد بالولى اما الناصر أو المتصرف لاغير تقليلا للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين الثانى فثبت أن المؤمن الموصوف يستحق التصرف في أمور المسلمين والمفسرون ذكروا أن المراد منه على بن أبى طالب لانه كان يصلى فسأله سائل فأعطاه خاتمه راكعا والمستحق المتصرف هو الامام فثبت أنه امام ويقرب منه قوله صلى الله عليه وسلم . من كنت مولاه فعلى مولاه والثانى قوله صلى الله عليه وسلم .أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكان هرون خليفة لقوله تعالى • واذ قال موسى لاخيه هارون اخلفنى في قومى الا انه توفى قبله والثالث قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا اليه • سلموا على أمير المؤمنين وأخذ بيده وقال هذا خليفتى فيكم بعد موتى فاسمعوا واطيعوا له الرابع ان الامة أجمعوا على امامة احد الاشخاص الثلاثة وبطل القول بامامة أبى بكر والعباس لما ثبت ان الامام واجب العصمة ومنصوص عليه وهما لم يكونا واجبى العصمة ولا منصوصا عليهما بالاتفاق فتعين القول بامامة على الخامس انه لابد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على امام معين تكميلا لامر الدين واشفاقا على الامة ولم ينص لغير أبى بكر وعلى بالاجماع ولا لابى بكر والا لكان توقيفه الامر على البيعة معصية فتعين تنصيصه لعلى السادس ان عليا

أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ثبت بالاخبار الصحيحة ان المراد من قوله تعالى حكاية • وأنفسنا وأنفسكم عليّ ولا شك انه ليس نفس محمد صلى الله عليه وسلم بعينه بل المراد به أما انه بمنزلته أو هو أقرب الناس اليه وكل من كان كذلك كان أفضل الناس بعده ولانه كان أعلم الصحابة لانه كان أشدهم زكاء وفطنة وأكثرهم تدبرا وروية وكان حرصه على التعلم أكثر واهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم بارشاده وتربيته أتم وأبلغ وكان مقدما في فنون العلوم الدينية أصولها وفروعها فان أكثر فرق المتكلمين ينسبون اليه ويسندون أصول قواعدهم الى قوله والحكماء يعظمونه غاية التعظيم والفقهاء يأخذون برأيه وقد قال صلى الله عليه وسلم • اقضاكم عليّ وأيضا فأحاديث كثيرة كحديث الطير وحديث خيبر وردت شاهدة على كونه أفضل والافضل يجب أن يكون اماما • والجواب عن الاول ان عموم النصرة غير مسلم وان حمل الجميع على الواحد متعذر بل المراد هو واكفاؤه • وعن الثانى ان معناه النية في الاخوة والقرابة • وعن الثالث بأن هذه الاخبار غير متواترة ولا صحيحة عندنا فلا تقوم حجة علينا • وعن الرابع انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب النص وعدم النص في شأن أبى بكر • وعن الخامس ان تفويض الامر الى المكلفين كان أصلح • وعن السادس انه معارض بمثله • والدليل على أفضلية أبى بكر قوله تعالى • وسيجنبها الاتقى الذي يؤتى ماله يتزكى فان المراد به

أما أبو بكر أو علي وفاقا والثاني مدفوع لقوله تعالى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى وكل من اتقى كان أكرم عند الله وأفضل لقوله تعالى . ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقوله عليه الصلاة والسلام . ماطلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبى بكر وقوله عليه الصلاة والسلام لابى بكر وعمر . هما سيدا كهول أهل الجنة ماخلا النبيين والمرسلين الخامس في فضل الصحابة يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان الله تعالى اثنى عليهم فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى . والسابقون الاولون وقوله تعالى . يوم لايخزى الله النبى والذين آمنوا معه وقوله تعالى . والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم وقال عليه الصلاة والسلام . لو أنفق أحدكم ملأ الارض ذهبا لم تبلغ مد أحدهم ولا نصيفه وقال . اصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وقال الله . الله فى أصحابى لاتتخذوهم بعدي غرضا من أحبهم فيحبنى ومن ابغضهم فيبغضنى ومن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد آذى الله ومن آذى الله ورسوله فيوشك أن يأخذه وما نقل من المطاعن فله محامل وتدويلات ومع ذلك فلا تعادل ماورد فى مناقبهم وحكى عن آثارهم نفعنا الله بمحبتهم اجمعين وجعلنا الله بهم متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين وبعثنا يوم الدين في أعداد الهادين بفضله العميم وفيضه العظيم انه سميع مجيب